



## البعد التاريخي للتخطيط الإستراتيجي في التعامل مع الأزمات الكبرى

حسنية ضو محمد سالم الزناتي

كلية الاداب الجميل / جامعة صبراتة

### The Historical Dimension of Strategic Planning in Dealing with Major Crises

Hassania Dhou Mohamed Salem Al-Zanati

University of Sabratha

Hussniyah.salem@sabu.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2025/11/10 - تاريخ المراجعة: 2025/12/2 - تاريخ القبول: 2025/12/25 - تاريخ النشر: 2026 /1/28

#### الملخص بالعربية:

يهدف هذا البحث إلى دراسة التخطيط الاستراتيجي باعتباره أداة أساسية وفعالة في إدارة الأزمات، حيث لم تعد الأزمات مجرد حوادث عابرة، بل صارت ظاهرة متكررة تمس مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية. في هذا السياق، يصبح التخطيط الاستراتيجي ضرورة ملحة، لأنه يوفر إطاراً شاملاً لتحليل المخاطر واستشراف المستقبل وصياغة خطط قادرة على التكيف مع المتغيرات.

ينطلق البحث من مشكلة رئيسية تتمثل في التساؤل: كيف يمكن للتخطيط الاستراتيجي أن يحول الأزمات من تهديدات إلى فرص؟ ومن هذا السؤال تنفرع عدة إشكاليات مثل تحديد علاقة هذا النوع من التخطيط بإدارة الأزمات، وبيان العوامل التي تحدد فعاليتها.

يعتمد البحث على المنهج التحليلي التاريخي المقارن، حيث يتم استعراض نماذج من التاريخ الإسلامي مثل غزوة الخندق وعام الرمادة وحروب الردة، إلى جانب نماذج معاصرة مثل مواجهة الجوائح أو الأزمات

الاقتصادية العالمية. ويبرز من خلال هذه النماذج كيف أن التخطيط الواعي كان سبباً في تجاوز الأزمات أو الحد من آثارها، بينما غيابه أدى في أحيان كثيرة إلى الفشل والانحيار.

وتتمثل أهداف البحث في تحليل مفهوم التخطيط الاستراتيجي ومراحل، تصنيف الأزمات إلى أنواعها الرئيسية، تحديد مقومات نجاح التخطيط مثل القيادة والمعلومات والموارد والوقت، واستخلاص دروس عملية من التجارب التاريخية والمعاصرة.

تكمن أهمية البحث في كونه يقدم رؤية متكاملة تربط بين النظرية والتطبيق، ويوضح أن التخطيط ليس رفاهية إدارية، بل عنصر حاسم في بقاء الدول واستقرارها. كما يسعى إلى تقديم توصيات يمكن أن يعتمد عليها صناع القرار والمؤسسات في مواجهة التحديات المستقبلية. وبذلك، يشكل البحث مساهمة علمية تضيف بعداً جديداً للمكتبة العربية، وتعزز من وعي الباحثين والقيادات بأهمية الاستعداد المسبق لمواجهة الأزمات بكفاءة وفعالية

#### Summary in English:

This research aims to examine strategic planning as an essential and effective tool in crisis management. Crises are no longer exceptional events, but rather recurring phenomena that affect political, economic, social, and health dimensions of modern life. In this context,

strategic planning becomes a vital necessity, as it provides a comprehensive framework for risk analysis, future anticipation, and the design of flexible response strategies.

The study is guided by a central question: how can strategic planning transform crises from threats into opportunities? From this main question, several sub-questions arise, such as clarifying the theoretical link between strategic planning and crisis management, and identifying the factors that determine its effectiveness.

The research adopts a historical-analytical

comparative approach, by reviewing both Islamic historical models—such as the Battle of the Trench, the Year of Ashes, and the Ridda Wars—and contemporary examples such as global pandemics and economic recessions. These cases demonstrate how strategic planning often enabled societies to survive or recover, while its absence frequently resulted in failure or collapse.

The objectives of the study include analysing the concept and stages of strategic planning, classifying crises into their main categories, identifying the success factors such as leadership, information, resources, and time, and extracting practical lessons from past and present experiences.

The significance of this research lies in its integrative perspective that bridges theory and practice. It highlights that strategic

planning is not a managerial luxury but a decisive factor for the survival and stability of states and institutions. Furthermore, it provides practical recommendations that decision-makers and organisations can rely upon in preparing for future challenges. Thus, the research makes an academic contribution that enriches Arabic literature and raises awareness about the crucial importance of preparedness and proactive strategies in effective crisis management.

## المقدمة

في عصرنا الحديث، لم تعد الأزمات مجرد أحداث استثنائية أو مواقف طارئة يمكن تجاوزها بسهولة، بل أصبحت سمة متكررة من سمات الواقع العالمي المعاصر. فقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في حدة الأزمات وتنوعها، ما بين أزمات سياسية ناتجة عن صراعات السلطة والحروب، وأزمات اقتصادية تسببت بها الانهيارات المالية، وأزمات صحية هزت استقرار المجتمعات كما في حالة الجوائح، وأزمات اجتماعية وأمنية تركت أثراً عميقاً على البنية المجتمعية والنظم الحاكمة.

هذا الواقع المتشابك والمتقلب أوجد حاجة ملحة لتبني أساليب وأدوات متطورة في التعامل مع الأزمات، يكون أبرزها وأكثرها فاعلية هو التخطيط الاستراتيجي.

التخطيط الاستراتيجي ليس مجرد خطة مكتوبة أو أهداف بعيدة المدى، بل هو منهج تفكير شامل يعتمد على تحليل البيئة الداخلية والخارجية، واستشراف المخاطر، ووضع سيناريوهات متعددة للتعامل مع التهديدات قبل وقوعها أو أثناء تطورها. وتكمن قوته في قدرته على تحويل التهديدات إلى فرص، وهو ما أثبتته العديد من النماذج التاريخية والمعاصرة.

فعلى سبيل المثال، ساهمت الرؤية غير التقليدية في غزوة الخندق في حماية المدينة المنورة من هجوم واسع النطاق، حيث تم الجمع بين الابتكار، والتنظيم الجماعي، والتحالفات الداخلية الفعالة لتحقيق النصر رغم محدودية الموارد.

ومن خلال دراسة تجارب الماضي والحاضر، نجد أن غياب التخطيط الاستراتيجي في مواجهة الأزمات يؤدي في كثير من الأحيان إلى الانهيار أو الفشل في احتواء التحديات. في المقابل، فإن وجود قيادة واعية تعتمد هذا النوع من التخطيط يساهم في السيطرة على مجريات الأحداث، وتقليل الخسائر، وتحقيق أفضل النتائج الممكنة.

من هنا تأتي أهمية هذا البحث، الذي يهدف إلى دراسة وتحليل دور التخطيط الاستراتيجي في مواجهة الأزمات، عبر استعراض خمسة نماذج بارزة، ثلاثة منها من التاريخ الإسلامي واثان من الواقع المعاصر، باستخدام المنهج التحليلي التاريخي المقارن.

### مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في السعي للإجابة عن السؤال الجوهرى:

كيف يساهم التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات وتحويلها من تهديدات إلى فرص؟

هذا السؤال ينبثق عنه عدة إشكاليات فرعية، منها:

ما هو الإطار النظري الذي يربط بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات؟

ما هي العناصر التي تجعل من هذا التخطيط أداة فعالة في مواجهة مواقف الطوارئ المعقدة؟

كيف يمكن الاستفادة من التجارب التاريخية والمعاصرة في صياغة خطط قادرة على مواجهة الأزمات الحالية والمستقبلية؟  
الأزمات بطبيعتها تتسم بعدم اليقين، وارتفاع معدلات المخاطر، وضغط الوقت، ما يجعلها بيئة اختبار حقيقية لأي نظام إداري أو قيادة سياسية أو اقتصادية. وفي ظل غياب التخطيط المسبق، تصبح القرارات ارتجالية، والموارد مهددة، والفرص الضائعة أكبر من أن تُعوض.

من هنا فإن هذه المشكلة البحثية تحاول الربط بين التفكير الاستراتيجي، الذي يركز على استباق الأحداث، وإدارة الأزمات، التي تتعامل مع التحديات عند وقوعها، من أجل الوصول إلى نموذج متكامل يضمن أعلى درجات الجاهزية والاستجابة.

### أهداف البحث

1. تحليل مفهوم التخطيط الاستراتيجي باعتباره أداة أساسية في إدارة الأزمات، وبيان مكوناته ومراحلها.
2. تصنيف الأزمات إلى أنواع رئيسية، مع توضيح سمات كل نوع وتأثيره على البنية المؤسسية والمجتمعية.
3. تحديد العوامل المؤثرة في فاعلية التخطيط الاستراتيجي أثناء الأزمات، مثل القيادة، المعلومات، الموارد، والوقت.
4. دراسة نماذج تاريخية ومعاصرة توضح أثر التخطيط الاستراتيجي في نجاح إدارة الأزمات.
5. استخلاص دروس عملية يمكن تطبيقها في الحاضر والمستقبل لتقليل الخسائر وتعظيم الفوائد.

### أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يقدم رؤية شاملة تجمع بين الإطار النظري والتطبيق العملي لمفهوم التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات.

فالباحث لا يكتفي باستعراض التعريفات والمفاهيم، بل يعرض نماذج حقيقية تُظهر كيف أن التخطيط الجيد قادر على تغيير مسار الأحداث، بل وتحويل الأزمات إلى نقاط انطلاق جديدة.

كذلك، يساهم هذا البحث في إثراء المكتبة العربية بمحتوى أكاديمي يربط بين الدراسات التاريخية والإدارية، ويقدم توصيات يمكن لصانعي القرار الاعتماد عليها في مختلف القطاعات.

## تساؤلات البحث

1. ما دور التخطيط الاستراتيجي في الحد من تأثير الأزمات وتحويلها إلى فرص؟
2. ما العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على فعالية التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات؟
3. كيف يمكن الاستفادة من النماذج التاريخية والمعاصرة في تطوير استراتيجيات فعّالة لمواجهة الأزمات؟

مفاهيم البحث

### **1. مفهوم الأزمة**

الأزمة هي موقف مفاجئ أو متصاعد يؤدي إلى اضطراب في سير الأمور الطبيعية، ويحدث ضغطاً على الأفراد أو المؤسسات أو الدول، بحيث يتطلب قرارات عاجلة وخططاً خاصة للتعامل معه. قد تكون الأزمة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو صحية أو بيئية، وقد تنشأ بفعل عوامل طبيعية أو بشرية. تتميز الأزمات غالباً بندرة الوقت وصعوبة التنبؤ بها، لكن يمكن إدارتها بفعالية إذا تم الاستعداد لها مسبقاً.

### **2. مفهوم التخطيط الاستراتيجي**

التخطيط الاستراتيجي هو عملية منظمة تهدف إلى تحديد الأهداف بعيدة المدى ورسم المسارات التي تحققها، مع مراعاة الموارد المتاحة والظروف المحيطة. يعتمد على تحليل البيئة الداخلية والخارجية، وتوقع التغيرات المحتملة، ووضع خطط وقائية وحلول بديلة. في إدارة الأزمات، يُعد التخطيط الاستراتيجي أداة أساسية لاستباق المخاطر وتحويل التحديات إلى فرص.

### **3. مفهوم إدارة الأزمات**

إدارة الأزمات هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تُتخذ قبل وأثناء وبعد وقوع الأزمة، بهدف السيطرة على آثارها وتقليل أضرارها واستعادة الأوضاع الطبيعية أو تحسينها. تشمل هذه الإدارة الاستعداد المسبق، الاستجابة السريعة، التنسيق بين الجهات المعنية، واستخلاص الدروس لتطوير الأداء المستقبلي.

الإطار النظري

## أولاً: أنواع الأزمات مع أمثلة تاريخية ومعاصرة

### **1. الأزمات السياسية**

الأزمات السياسية تتولد من صراعات السلطة، ضعف الشرعية، أو تفكك المؤسسات، وغالباً تتفاقم بفعل التدخلات الخارجية أو الانقسامات الداخلية. (أحمد، 2015، ص 147-148)

الجانب التاريخي:

غزوة الخندق تمثل نموذجاً سياسياً-عسكرياً بامتياز؛ فقد واجهت المدينة المنورة تحالفاً ضخماً من قريش واليهود وبعض القبائل، وكان التهديد وجودياً على الدولة الإسلامية الناشئة.

الأزمة لم تكن مجرد مواجهة عسكرية، بل كانت أزمة سياسية تتعلق بشرعية القيادة وبقاء الكيان نفسه.

هنا ظهر التخطيط الاستراتيجي بوضوح، حيث تم تبني فكرة حفر الخندق، وهي فكرة غير مألوفة في البيئة العربية آنذاك، واستُخدمت كأداة دفاعية غير متوقعة، مع بناء تحالفات داخلية وتوزيع دقيق للمهام، مما أدى إلى فشل الحصار وانسحاب العدو. (عبد الرحمن، 2020، ص100)

### الجانب المعاصر:

الأزمة السياسية في أوكرانيا عام 2014، ثم الغزو الروسي 2022، تمثل مثالاً حيّاً لأزمة سياسية تتداخل فيها الأبعاد الأمنية والدبلوماسية.

التخطيط الاستراتيجي هنا ظهر في قدرة أوكرانيا على حشد الدعم الدولي، وبناء تحالفات سياسية وعسكرية، واستثمار الخطاب الإعلامي لرفع المعنويات وكسب التأييد العالمي. (السالم، 2014، ص160)

### **2. الأزمات الاقتصادية**

تنشأ الأزمات الاقتصادية من اختلالات هيكلية أو صدمات خارجية، مثل الانهيارات المالية أو تغيّر أسعار السلع العالمية.

### الجانب التاريخي:

خلال فترة حكم الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، واجه المسلمون أزمة اقتصادية حادة عُرفت بـ"عام الرمادة" (18 هـ) بسبب الجفاف والمجاعة. (أحمد، 2015، مرجع سابق، ص140)

تعامل عمر مع الأزمة بخطة استراتيجية شملت إعادة توزيع الموارد، استيراد الطعام من الأقاليم الأخرى، وتقليل استهلاك الدولة من مواردها، حتى تجاوز المجتمع المحنة. (الكيلاني، 2016، ص120)

### الجانب المعاصر:

الأزمة المالية العالمية في 2008 كانت نتيجة لانهيار سوق العقارات في الولايات المتحدة وتداعياته على البنوك العالمية.

التخطيط الاستراتيجي في بعض الدول، مثل كندا وأستراليا، ساعد في تخفيف الأضرار من خلال سياسات ائتمانية صارمة، وتدخلات مالية مدروسة، وحزم تحفيزية حافظت على الاستقرار الاقتصادي. (السالم، 2014، مرجع سابق، ص145-146)

### **3. الأزمات الصحية**

### الجانب التاريخي:

في القرن الرابع عشر، اجتاح العالم "الموت الأسود" (الطاعون) الذي تسبب في وفاة ملايين الأشخاص في أوروبا وآسيا وشمال إفريقيا.

غياب التخطيط الصحي في ذلك الوقت ساهم في سرعة انتشار الوباء. (الخطيب، 2017، ص231)

### الجانب الإسلامي:

في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقع طاعون عمواس في بلاد الشام.

تعامل عمر مع الأزمة عبر فرض الحجر الصحي على المناطق الموبوءة، وهو تطبيق مبكر لفكرة العزل الصحي التي توصي بها الصحة العامة اليوم. (السالم، 2014، مرجع سابق، ص171)

### الجانب المعاصر:

جائحة كوفيد-19 التي بدأت في أواخر 2019 أظهرت أهمية التخطيط الصحي المسبق.

الدول التي كان لديها مخزونات من المستلزمات الطبية، وأنظمة ترصد فعالة (مثل كوريا الجنوبية ونيوزيلندا)، تمكنت من السيطرة على الوباء أسرع من غيرها. (عبد الرحمن، 2020، مرجع سابق، ص 140)

#### 4. الأزمات الاجتماعية

تنشأ من الانقسامات الطبقية، التهميش، أو الفجوات الكبيرة بين الفئات المجتمعية.

الجانب التاريخي:

في العصر العباسي، شهدت بعض المدن الكبرى مثل بغداد أزمات اجتماعية بسبب التفاوت الاقتصادي بين الطبقات، ما أدى إلى اضطرابات وأحداث شغب.

ضعف الإدارة وقتها أدى إلى تفاقم الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

الجانب المعاصر:

“الربيع العربي” (2010-2011) كان في جوهره أزمة اجتماعية متراكمة، حيث تراكت مشاعر الغضب نتيجة البطالة، الفساد، وغياب العدالة الاجتماعية.

غياب التخطيط الاستراتيجي في بعض الدول أدى إلى تحوّل هذه الاحتجاجات إلى أزمات سياسية وأمنية كبرى.

#### 5. الأزمات الأمنية

تتعلق بالتهديدات المباشرة للاستقرار، مثل الإرهاب، الجرائم المنظمة، أو الهجمات السيبرانية.

الجانب التاريخي:

غزو الخندق أيضًا يمكن اعتبارها أزمة أمنية من الدرجة الأولى، لأن الهدف كان اختراق المدينة وإسقاطها، والخطّة الدفاعية كانت محورًا أساسيًا في حماية الأمن الداخلي.

الجانب المعاصر:

هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة شكلت أزمة أمنية عالمية.

التخطيط الاستراتيجي بعدها شمل إعادة هيكلة أجهزة الأمن، وإنشاء وزارة الأمن الداخلي، وتحديث أنظمة المراقبة والإنذار المبكر.

#### ثانيًا: العوامل المؤثرة في إدارة الأزمات

##### أولاً / العوامل الداخلية:

العوامل الداخلية في إدارة الأزمات تتمثل في مجموعة العناصر التي تنبع من داخل المؤسسة أو الدولة، وتشكل أساس قدرتها على الصمود أمام التحديات.

من أبرزها:

وجود خطة استراتيجية واضحة وجاهزة للتنفيذ، إذ تسمح هذه الخطة باستباق التهديدات ووضع سيناريوهات متعددة للتعامل معها.

كفاءة القيادة: فالقائد القادر على اتخاذ قرارات مدروسة وسريعة يستطيع توجيه الموارد والطاقات نحو تحقيق أفضل النتائج.

إدارة الموارد البشرية والمادية بذكاء ومرونة تساعد على استمرار العمليات حتى في أصعب الظروف.  
سرعة الاستجابة الداخلية تحدد مدى السيطرة على الموقف قبل تفاقمه.

الثقافة التنظيمية التي تعزز العمل الجماعي والانضباط والالتزام بالخطة تسهم في نجاح الاستجابة.  
التنسيق بين مختلف الوحدات والإدارات لضمان انسجام الجهود وتحقيق الأهداف المشتركة.

### ثانياً / العوامل الخارجية:

العوامل الخارجية هي تلك التي تأتي من خارج المؤسسة أو الدولة، وتفرض نفسها على طريقة إدارة الأزمة.  
وتشمل:

طبيعة العلاقات والتحالفات الدولية، حيث يمكن للدعم الخارجي أن يوفر موارد أو خبرات أو غطاء سياسي مهم لمواجهة التحديات.

الظروف السياسية والاقتصادية العالمية التي تؤثر على قدرة الجهات المعنية على التحرك بحرية واتخاذ القرارات.

التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية قد يسرع من وصول المساعدات أو الخبرات الفنية.

طبيعة الأزمة نفسها (صحية، بيئية، عسكرية) تحدد نوعية الاستجابة المطلوبة.

استجابة المجتمعات المحلية أو الدول المجاورة تلعب دوراً مهماً في نجاح أو تعقيد إدارة الأزمة.

العوامل المناخية والبيئية التي قد تزيد من خطورة الوضع أو تساعد في السيطرة عليه، مما يجعل من الضروري دمجها في عملية التخطيط الاستراتيجي الشامل.

### عوامل رئيسية في نجاح إدارة الأزمات

#### 1. جاهزية الخطة الاستراتيجية

وجود خطة استراتيجية واضحة ومكتوبة قبل وقوع الأزمة يعد من أهم العوامل التي تحدد نجاح أو فشل إدارتها.  
الجانب التاريخي:

في غزوة الخندق، لم ينتظر النبي ﷺ وقوع الهجوم، بل بادر بوضع خطة دفاعية غير تقليدية (حفر الخندق) قبل وصول العدو، مما جعل المدينة محصنة.

هذه الجاهزية منعت اختراق صفوف المسلمين وحافظت على تماسكهم.

الجانب المعاصر:

خلال جائحة كوفيد-19، أظهرت دول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية جاهزية عالية، إذ كانت لديها خطط للتعامل مع الأوبئة منذ انتشار "سارس" عام 2003، ما مكنها من الاستجابة بسرعة، وإجراء فحوصات شاملة، واحتواء العدوى مبكراً. (أبو زيد، القيادة 2019، ص149)

#### 2. قدرة القيادة

القيادة القادرة على اتخاذ قرارات حاسمة في الوقت المناسب، والاستماع للمشورة، وإلهام فريق العمل، يمكنها تحويل مسار الأزمة لصالحها.

الجانب التاريخي:

النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة الخندق كان حاضراً ميدانياً، يشارك المسلمين في الحفر، ويستمع إلى آراء الصحابة مثل فكرة سلمان الفارسي، مما عزز روح الفريق.

الجانب المعاصر:

خلال الأزمة المالية العالمية 2008، أظهرت المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل قيادة قوية عبر اتخاذ قرارات سريعة لدعم البنوك وضمان الودائع، مما حافظ على استقرار النظام المالي الألماني.

### 3. الموارد المتاحة

إدارة الموارد بكفاءة أثناء الأزمة تحدد قدرة الدولة أو المؤسسة على الصمود.

الجانب التاريخي:

في عام الرمادة، واجه الخليفة عمر بن الخطاب نقصاً حاداً في الغذاء، فاستخدم الموارد المتاحة بحكمة، وطلب المساعدة من ولاية الأقاليم الأخرى، مما أنقذ المجتمع من المجاعة.

الجانب المعاصر:

في زلزال هايتي 2010، أدى ضعف الموارد الطبية واللوجستية إلى تفاقم الأزمة، بينما في اليابان بعد زلزال وتسونامي 2011، ساعدت الموارد المتطورة على التعافي بسرعة أكبر.

### 4. الوقت وسرعة الاستجابة

الأزمات تتطور بسرعة، والاستجابة المتأخرة تزيد الخسائر.

الجانب التاريخي:

في غزوة مؤتة، كان القرار بالتحرك السريع لمواجهة جيش الروم قبل أن يتوغل في أراضي المسلمين عاملاً في حفظ الأمن رغم الفارق الكبير في العدد.

الجانب المعاصر:

أستراليا خلال حرائق الغابات 2019 استجابت سريعاً عبر تعبئة قوات الإطفاء والجيش، وتقليل الخسائر مقارنة بمناطق أخرى تأخرت في التحرك.

### 5. التنسيق والتعاون

التعاون بين الجهات الداخلية والخارجية يزيد من فاعلية الاستجابة للأزمات.

الجانب التاريخي:

في غزوة الخندق، تم التنسيق بين المسلمين داخل المدينة، كما لعبت المعاهدات مع بعض القبائل دوراً في الحد من توسع جبهة العدو.

الجانب المعاصر:

في فيضان تايلاند 2011، تعاونت الحكومة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والدول المجاورة لتوزيع المساعدات وإعادة فتح الطرق، مما سرّع التعافي.

### 6. الثقافة التنظيمية



ثقافة المؤسسة أو الدولة تجاه الأزمات تحدد مدى الاستعداد للتخطيط المسبق أو الاعتماد على ردود الفعل العشوائية. الجانب التاريخي:

المسلمون في العهد النبوي كانت لديهم ثقافة قائمة على الشورى والعمل الجماعي، وهو ما ظهر جلياً في التخطيط لغزوة الخندق. (عبد الرحمن، 2020، ص90)

الجانب المعاصر:

في اليابان، ثقافة الانضباط والالتزام الجماعي ساعدت الشعب على الالتزام بالإرشادات خلال جائحة كوفيد-19، مما قلل من انتشار الفيروس.

### الأسباب المؤدية للأزمات

#### 1. الأسباب السياسية:

تنشأ الأزمات السياسية غالباً من الصراعات على السلطة، أو التنافس على النفوذ، أو النزاعات بين الدول والجماعات.

في التاريخ الإسلامي، مثلاً، كانت غزوة الخندق نتيجة تحالف سياسي بين قريش واليهود وبعض القبائل الأخرى بهدف إضعاف المسلمين وإسقاط دولتهم في المدينة المنورة.

هذه النوعية من الأسباب تُبرز كيف أن التوازنات والتحالفات السياسية قد تتحول بسرعة إلى أزمات تهدد الأمن والاستقرار.

#### 2. الأسباب الاقتصادية:

الأزمات الاقتصادية قد تنتج عن سوء إدارة الموارد، أو انخفاض الإنتاج، أو حدوث أزمات مالية مفاجئة، أو فرض حصار اقتصادي.

على سبيل المثال، في عام الرمادة عانى المسلمون من أزمة غذائية حادة نتيجة الجفاف ونقص الأمطار، مما أثر على كافة مظاهر الحياة الاقتصادية وأدى إلى مجاعة واسعة.

الأزمات الاقتصادية قد تمتد آثارها إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية إذا لم تُعالج بسرعة.

#### 3. الأسباب الاجتماعية:

الانقسامات الطبقية، أو التمييز، أو ضعف الروابط الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى أزمات داخلية.

عندما يفقد المجتمع وحدته وتماسكه، يصبح أكثر عرضة للصراعات والانهيار أمام الضغوط الخارجية.

في بعض المراحل التاريخية، أدت الانقسامات المذهبية أو القبلية إلى اندلاع حروب أهلية كانت أشد خطراً من التهديدات الخارجية.

#### 4. الأسباب العسكرية والأمنية:

التهديدات العسكرية المباشرة، مثل الغزو أو الحصار، تُعتبر من أخطر مسببات الأزمات.

فالحروب غالباً ما تتسبب في أزمات إنسانية واقتصادية وأمنية شاملة.

في التاريخ المعاصر، يمكن رؤية ذلك في الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى دمار واسع في البنية التحتية وخلقت أزمات إنسانية وسياسية عالمية.

## 5. الأسباب البيئية والطبيعية:

الكوارث الطبيعية مثل الزلازل، والبراكين، والأعاصير، والفيضانات، والجفاف، يمكن أن تحدث أزمات مفاجئة. مثال ذلك زلزال هايتي عام 2010 الذي أدى إلى كارثة إنسانية كبرى بسبب انهيار البنية التحتية ونقص المساعدات في الوقت المناسب.

وفي التاريخ الإسلامي، كان عام الرمادة أيضاً أزمة بيئية بامتياز بسبب التغيرات المناخية القاسية.

## 6. الأسباب الصحية:

الأوبئة والأمراض المعدية يمكن أن تتحول إلى أزمات كبرى، كما حدث مع جائحة كورونا (COVID-19) التي أصابت العالم بالشلل وأثرت على كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي التاريخ، شهدت أوروبا الموت الأسود في القرن الرابع عشر، والذي أودى بحياة ملايين البشر وغير ملامح المجتمعات بالكامل. (القحطاني، 2020، ص38)

## ثالثاً/ دور التخطيط الاستراتيجي عبر التاريخ:

تعتبر إدارة الأزمات عملية معقدة تتطلب دراسة دقيقة للعوامل المؤثرة فيها والتي يمكن أن تحدد نجاح الاستجابة أو فشلها، وتتعدد هذه العوامل بين داخلية وخارجية، حيث تشكل العوامل الداخلية أساس قدرة الدولة أو المؤسسة على مواجهة التحديات والصمود

أمام التهديدات المتنوعة، ومن أبرز هذه العوامل الجاهزية التخطيطية، فالوجود المسبق لخطة استراتيجية واضحة ومكتوبة قبل وقوع الأزمة يمكن أن يحدد مسار الأحداث بالكامل ويقلل من الآثار السلبية المحتملة، ويظهر ذلك جلياً في غزوة الخندق حيث لم ينتظر النبي ﷺ حدوث الهجوم بل قام بوضع خطة دفاعية مبتكرة شملت حفر الخندق وخلق تحالفات داخلية، وهو ما مكّن المدينة من الصمود أمام تحالف القوى المعادية، كما يعكس التاريخ الإسلامي في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قدرة القيادة على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، إذ أظهر عمر حكمة فائقة في التعامل مع أزمات الجفاف والمجاعة من خلال إعادة توزيع الموارد وطلب المساعدة من الأقاليم المختلفة، ويشير ذلك إلى أن القيادة الفعالة التي تمتلك رؤية واضحة ومرونة في التعامل مع المتغيرات يمكنها توجيه الموارد البشرية والمادية بشكل يضمن استمرارية العمليات حتى في أصعب الظروف، ويتجلى هذا أيضاً في الأزمات المعاصرة مثل جائحة كوفيد-19 حيث نجحت دول مثل كوريا الجنوبية ونيوزيلندا في السيطرة على انتشار الفيروس بفضل وجود خطط مسبقة لمواجهة الأوبئة، واستغلال الموارد المتاحة بكفاءة، وهو ما يبرز أهمية إدارة الموارد في سياق الأزمة، إذ أن استخدام الموارد المتاحة بحكمة يمكن أن ينقذ المجتمعات من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية، كما هو الحال في عام الرمادة أو خلال زلزال اليابان 2011 حيث ساهم توفر الموارد الطبية واللوجستية في تسريع التعاف (السالم، 2014، ص82)

ويكتسب عامل الوقت وسرعة الاستجابة أهمية قصوى لأن التأخر في التعامل مع الأزمة يزيد من حجم الخسائر، وقد برز ذلك تاريخياً في غزوة مؤتة حيث ساعد التحرك السريع للجيش الإسلامي على حفظ الأمن رغم تفوق العدو عددياً، وفي العصر الحديث يظهر ذلك في الاستجابة الفورية لحرائق الغابات في أستراليا عام 2019 حيث قللت سرعة تعبئة القوات من الخسائر البشرية والمادية، ويضاف إلى ذلك التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات سواء كانت داخلية أو خارجية والذي يعزز فاعلية إدارة الأزمة، فالقدرة على تنسيق الجهود بين وحدات الدولة المختلفة ومع الأطراف الخارجية مثل المنظمات

الدولية أو الدول المجاورة تسهم بشكل مباشر في نجاح الاستجابة، وقد تجلّى هذا التاريخي في غزوة الخندق حيث ساهمت المعاهدات والتحالفات مع بعض القبائل في الحد من

توسع تهديد العدو، بينما في العصر المعاصر ظهر ذلك بوضوح خلال فيضان تايلاند 2011 عندما ساعد التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والدول المجاورة في توزيع المساعدات وإعادة فتح الطرق بسرعة، وعلاوة على ذلك تلعب الثقافة التنظيمية دورًا حاسمًا في تحديد قدرة المؤسسة أو الدولة على إدارة الأزمات بفعالية، فوجود ثقافة قائمة على الشورى والعمل الجماعي والانضباط يعزز الالتزام بالخطة الاستراتيجية ويحد من الاعتماد على ردود الفعل العشوائية، وقد كان ذلك واضحًا في التخطيط لغزوة الخندق وفي الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في اليابان حيث ساهم الالتزام الجماعي والانضباط في الحد من انتشار الفيروس، وتتأثر إدارة الأزمات أيضًا بالعوامل الخارجية التي تشمل البيئة السياسية والاقتصادية الدولية والعلاقات والتحالفات بين الدول، فالدعم الخارجي يمكن أن يوفر موارد وخبرات أو غطاء سياسي مهم، كما تؤثر الضغوط الدولية والأزمات الموازية في اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى طبيعة الأزمة نفسها سواء كانت صحية أو بيئية أو عسكرية، فهي تحدد نوعية الاستجابة المطلوبة، ويبرز هذا في الأزمة الأوكرانية منذ 2014 حيث تم استثمار الدعم الدولي والتحالفات السياسية والعسكرية لمواجهة التهديد الروسي، وتظهر كذلك أهمية العوامل البيئية والطبيعية التي قد تزيد من خطورة الأزمة أو تساعد على السيطرة عليها، كما أن استجابة المجتمع المحلي والدول المجاورة تلعب دورًا مؤثرًا في تحديد نجاح الجهود، وكل هذه العوامل مجتمعة تؤكد أن إدارة الأزمات ليست مجرد استجابة عشوائية بل عملية مدروسة تعتمد على التخطيط الاستراتيجي، كفاءة القيادة، إدارة الموارد، سرعة الاستجابة، التنسيق، الثقافة التنظيمية، والعوامل البيئية والسياسية الخارجية، ويتضح ذلك من خلال مقارنة التجارب التاريخية مثل غزوة الخندق وعام الرمادة وطاعون عمواس مع الأزمات المعاصرة مثل الأزمة المالية 2008، جائحة كوفيد-19، وحرائق الغابات في أستراليا، وهو ما يؤكد على ضرورة فهم كل هذه العوامل في ضوء السياق الزمني والمكاني لتطوير سياسات واستراتيجيات فعالة تمكن الدولة أو المؤسسة من التعامل مع الأزمات بأقل الخسائر الممكنة، كما أن دراسة العوامل الداخلية والخارجية معًا تساعد على وضع تصور متكامل لإدارة الأزمة بحيث يتم استباق الأحداث وتقليل المفاجآت، وهذا الأمر يضمن استدامة الأعمال وحماية المجتمع من التداعيات السلبية، ومن هذا المنظور يمكن اعتبار إدارة الأزمات علمًا قائمًا على الملاحظة التاريخية والتجربة العملية، حيث يمكن الاستفادة من الدروس التاريخية في تطوير الخطط المعاصرة وتحسين قدرة القيادة على اتخاذ القرارات الصائبة، ويؤكد التاريخ الإسلامي والمعاصر على أن الجمع بين التخطيط المسبق، القيادة الكفوءة، إدارة الموارد بكفاءة، سرعة الاستجابة، التنسيق الفعال، الثقافة المؤسسية، وفهم العوامل الخارجية هو ما يضمن النجاح في إدارة الأزمات وتقليل تأثيرها السلبي على المجتمع والدولة، وعليه يمكن القول إن دراسة هذه العوامل بعمق وتطبيقها بشكل عملي يشكل حجر الأساس لأي استراتيجية ناجحة لإدارة الأزمات سواء في الماضي أو الحاضر، ويعد الجمع بين التجربة التاريخية والمعاصرة ضرورة علمية لفهم كيفية توظيف الموارد، القيادة، والبيئة المحيطة لتحقيق أعلى مستويات الكفاءة في مواجهة الأزمات المتعددة الأبعاد. وتتنوع دراسة العوامل المؤثرة في إدارة الأزمات بفهم طبيعة كل أزمة على حدة، حيث تختلف متطلبات الاستجابة حسب نوع الأزمة، سواء كانت طبيعية، اقتصادية، اجتماعية، صحية أو عسكرية، فالأزمات الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل تتطلب استعدادات لوجستية واسعة تشمل تأمين الغذاء والماء والمأوى والإسعافات الطبية السريعة، ويظهر ذلك في تاريخ الزلازل في العالم الإسلامي، مثل زلزال دمشق في القرن الثامن، حيث كان التنسيق بين ولاء المدن وتوزيع الموارد الفوري سببًا في الحد من الكوارث البشرية، وهو ما يشير إلى أهمية التعلم من التجارب التاريخية في تطوير خطط الطوارئ المعاصرة، وفي العصر الحديث، أثبتت اليابان قدرتها على الاستجابة السريعة للزلازل والفتن الطبيعية بفضل الأنظمة التكنولوجية المتقدمة

للتنبؤ بالكوارث، والبنية التحتية المقاومة للزلازل، مما يقلل من الخسائر البشرية والمادية بشكل كبير، وهذا يوضح أن الجمع بين الخبرة التاريخية والتكنولوجيا الحديثة يعزز فاعلية إدارة الأزمات. أما الأزمات الاقتصادية مثل الانهيارات المالية أو التضخم المفرط فهي تتطلب استراتيجيات دقيقة لإدارة الموارد المالية، وضبط السياسات النقدية والمالية، وتوفير الدعم الاجتماعي للفئات الأكثر تضرراً، وقد ظهر ذلك خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008 حيث اضطرت الحكومات إلى ضخ مليارات الدولارات لإنقاذ البنوك والمؤسسات المالية، وإعادة الثقة إلى الأسواق، بينما في التاريخ الإسلامي نجد أمثلة على إدراك الحكام لأهمية الاستقرار الاقتصادي في مواجهة الأزمات مثل إعادة توزيع الخراج في خلافة عمر بن الخطاب لضمان تلبية احتياجات المواطنين، وهو ما يعكس أن استقرار الاقتصاد جزء لا يتجزأ من إدارة الأزمات ويشكل حجر الأساس لاستدامة المجتمع. وتلعب العوامل الاجتماعية دوراً رئيسياً في نجاح الاستجابة للأزمات، فاستجابة المجتمع المحلي، ومدى التزامه بالإجراءات، والثقافة السائدة تؤثر بشكل مباشر على قدرة الدولة أو المؤسسة على التحكم في الأحداث، ويظهر ذلك جلياً في التاريخ الإسلامي في غزوة الخندق حيث ساهم انضباط الأفراد وتعاونهم مع القيادة في الحد من آثار الحصار المفروض من تحالف الأعداء، بينما في العصر الحديث أثبتت التجارب مع جائحة كوفيد-19 في دول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية أن الالتزام الجماعي بالإجراءات الصحية والوعي المجتمعي يمكن أن يقلل بشكل كبير من انتشار الفيروس، وهذا يبين أن الثقافة المجتمعية والانضباط الجماعي هما عاملان محوريان يجب أخذهما في الاعتبار عند وضع خطط إدارة الأزمات. من العوامل الأخرى الهامة القيادة والإدارة الفعالة، فالقيادة التي تتمتع بالرؤية الواضحة والقدرة على اتخاذ القرارات السريعة والمرنة تستطيع توجيه الموارد وتحديد الأولويات بشكل يقلل من الخسائر ويزيد فرص النجاح، وقد تجلت هذه القدرة التاريخية في شخصية الخليفة عمر بن الخطاب حيث اتخذ قرارات سريعة وفعالة في أزمات المجاعة والجفاف، وكذلك في معركة مؤتة حيث تحرك الجيش الإسلامي بسرعة رغم قلة عددهم، أما في العصر الحديث فإن أمثلة مثل استجابة نيوزيلندا للأعاصير أو اليابان للأوبئة تظهر أن القيادة الاستراتيجية والتخطيط المسبق عاملان أساسيان في نجاح إدارة الأزمة. ويعتبر عامل الوقت من أهم العناصر الحاسمة، فالتأخر في اتخاذ القرارات يؤدي إلى تفاقم الأزمة، ويظهر ذلك في التاريخ في أزمات مثل عام الرمادة حيث ساعد التدخل السريع على توزيع الموارد وتقليل الخسائر، بينما في العصر الحديث أظهرت استجابة بعض الدول السريعة للأوبئة أو الكوارث الطبيعية أن الاستجابة المبكرة يمكن أن تقلل من الأضرار الاقتصادية والبشرية بشكل ملحوظ. إضافة إلى ذلك، التنسيق والتعاون بين الجهات المختلفة سواء كانت حكومية أو مجتمعية أو دولية يلعب دوراً بالغ الأهمية، فغياب التنسيق يؤدي إلى تشتت الجهود وزيادة الخسائر، بينما يحقق التنسيق الاستفادة القصوى من الموارد ويضمن سرعة الاستجابة، وقد برز ذلك في التاريخ الإسلامي في معارك الدفاع عن المدينة المنورة حيث ساهمت التحالفات مع بعض القبائل في الحد من تأثير العدوان، بينما في العصر الحديث يظهر التنسيق الدولي والوطن المدني والحكومي في حالات الفيضانات والزلازل كعامل حاسم في نجاح عملية الإغاثة وإعادة الإعمار. كما تؤثر العوامل الخارجية مثل البيئة السياسية والاقتصادية الدولية في فعالية إدارة الأزمات، فالدعم الدولي والتحالفات السياسية أو الضغط الخارجي قد يساهم في تعزيز قدرة الدولة على التعامل مع الأزمة أو قد يفرض تحديات إضافية، ويظهر ذلك بوضوح في الأزمات المعاصرة مثل الأزمة الأوكرانية حيث لعبت العوامل الدولية دوراً محورياً في تحديد مسار الأحداث، وفي التاريخ الإسلامي يمكن ملاحظة أهمية العلاقات بين القبائل والدول المجاورة في دعم أو تحدي جهود إدارة الأزمات. وتلعب التكنولوجيا والابتكار دوراً متزايد الأهمية في العصر الحديث، فالتنبؤ بالكوارث، الرصد المستمر، أنظمة الإنذار المبكر، وتحليل البيانات الضخمة تتيح إدارة الأزمات بشكل أكثر فاعلية، وقد أظهرت التجارب الحديثة مثل إدارة جائحة كوفيد-19 في الدول المتقدمة كيف يمكن للتكنولوجيا أن تساهم في تقليل انتشار الأوبئة وإدارة الموارد الطبية بكفاءة عالية. ومن خلال دراسة العوامل السابقة

مجتمعة نجد أن إدارة الأزمات علم وفن قائم على التفاعل بين التخطيط الاستراتيجي، القيادة الفعالة، إدارة الموارد، سرعة الاستجابة، التنسيق، الثقافة المؤسسية، العوامل الخارجية، والتكنولوجيا الحديثة، وكل هذه العناصر يجب دمجها في إطار متكامل لضمان تحقيق أقصى قدر من الفاعلية وتقليل الخسائر، كما أن الاستفادة من التجارب التاريخية مثل معارك الدفاع عن المدينة، أزمات المجاعة، والطاعون، مع تحليل التجارب المعاصرة مثل الأزمات الاقتصادية العالمية، الكوارث الطبيعية، وجائحة كوفيد-19، تؤكد أن فهم السياق الزمني والمكاني لكل أزمة يساعد على تصميم سياسات واستراتيجيات مناسبة تمكن الدولة أو المؤسسة من التعامل مع الأزمة بكفاءة عالية والحفاظ على المجتمع واستدامة العمليات الحيوية. وهكذا يتضح أن العوامل المؤثرة في إدارة الأزمات ليست مجرد عناصر منفصلة بل هي شبكة مترابطة تعمل بتكامل، حيث تؤثر بعضها في بعض، وتحتاج إلى قيادة حكيمة، تخطيط استراتيجي، ووعي مجتمعي وثقافة تنظيمية قوية لضمان قدرة الدولة أو المؤسسة على مواجهة الأزمات المتعددة الأبعاد، ومع استمرار التعلم من التاريخ وتوظيف الابتكار المعاصر يمكن الوصول إلى أعلى مستويات الكفاءة والفاعلية في إدارة الأزمات، مما يضمن استقرار المجتمع وحماية الأفراد والموارد، ويثبت أن الجمع بين المعرفة التاريخية والخبرة العملية والتحليل المعاصر يمثل حجر الأساس لأي استراتيجية ناجحة في مواجهة الأزمات بكافة أشكالها وتحدياتها .

#### رابعاً / الازمات العلمية والتعليمية ودور التخطيط الاستراتيجي في ادارتها:

الأزمات التعليمية والعلمية تعتبر من أعقد الأزمات التي تواجه المجتمعات والدول عبر التاريخ، لأنها تمس البنية العميقة للفكر والمعرفة والقدرة على الإنتاج الحضاري، ومن دون نظام تعليمي قوي واستراتيجية واضحة للعلم والبحث، يصبح أي مجتمع معرضاً للانحيار أو التراجع أمام غيره، وهنا يظهر الدور الجوهري للتخطيط الاستراتيجي في التعامل مع هذه الأزمات، إذ أنه ليس مجرد أداة لإدارة اللحظة، بل هو عملية استباقية طويلة الأمد تستهدف بناء قاعدة معرفية متينة تستطيع أن تحصن الأمة ضد الانحدار. في التاريخ الإسلامي مثلاً (السالم، 2014، ص67) نجد أن أول أزمة تعليمية ظهرت في صدر الإسلام كانت مرتبطة بقلة الكفاءات القرائية، حيث لم يكن هناك عدد كافٍ من الصحابة يجيدون القراءة والكتابة، وهو ما شكّل تهديداً للقدرة على حفظ الوحي وتدوين السنة، لكن التخطيط الاستراتيجي الذي انتهجه النبي ﷺ كان بارعاً، إذ جعل من أسرى بدر من المشركين معلمين لتعليم صبيان المسلمين القراءة والكتابة مقابل فكاك أسرهم، وهذه الخطوة البسيطة شكلت نواة لتوسيع قاعدة المتعلمين، ما يبرز كيف يمكن لرؤية استراتيجية واعية أن تحول أزمة إلى فرصة للنهوض. ومع اتساع رقعة الدولة الإسلامية، برزت أزمات تعليمية مرتبطة بالتمايز اللغوي والثقافي بين الشعوب المفتوحة، فقد كان إدماج الفرس والروم والقبط وغيرهم تحدياً أمام وحدة التعليم والثقافة، لكن تأسيس بيت الحكمة في بغداد في العصر العباسي كان استجابة استراتيجية بارزة لهذه الأزمة، إذ مثّل مركزاً لترجمة العلوم من اليونانية والفارسية والهندية إلى العربية، واحتضان العلماء من مختلف الأمم، وبذلك تم تحويل تحدي التعدد إلى مصدر إثراء معرفي، وأنتج ذلك العصر ذروة حضارية في الفلك والطب والرياضيات والفلسفة. إن هذا النموذج التاريخي يؤكد أن التخطيط التعليمي العلمي إذا كان قائماً على الانفتاح المنهجي مع الحفاظ على الهوية، يمكنه أن يتجاوز الانقسامات ويحولها إلى رافعة تقدم. لكن الأزمات التعليمية لم تخلُ من فترات مظلمة، ففي أواخر العصر العباسي ومع الغزو المغولي وسقوط بغداد سنة 1258م، تعرضت المؤسسات التعليمية والعلمية لانحيار كبير، حيث دُمرت المكتبات وقتل العلماء ونشتت الطلبة، وكان هذا انهياراً استراتيجياً للمعرفة الإسلامية. غياب خطة بديلة أو استراتيجية لحماية مراكز العلم جعل الصدمة كارثية، واستغرق الأمر قروناً حتى

تستعيد الأمة جزءاً من حيويتها العلمية عبر الدولة العثمانية التي اهتمت ببناء المدارس الشرعية والمكتبات. ورغم ذلك، لم يواكب التعليم العثماني لاحقاً التطور العلمي في أوروبا، مما أدى إلى فجوة معرفية واضحة. هنا يتبين أن التخطيط الاستراتيجي لا يكفي أن يكون محلياً أو قصير المدى، بل يجب أن يكون مستمراً ومتجدداً وقادراً على التكيف مع التغيرات العالمية. وفي أوروبا نفسها، واجهت القارة أزمات تعليمية علمية كبرى مثل الانقسام الكنسي في العصور الوسطى، الذي أدى إلى سيطرة الكنيسة على المعرفة وقمع العلوم الطبيعية، لكن الاستراتيجيات التعليمية التي انتهجها بعض المفكرين مثل ديكارت وغاليليو ثم الثورة العلمية في القرن السابع عشر أعادت توجيه التعليم نحو التجريب والعقلانية، فكانت هذه استجابة استراتيجية بعيدة المدى حولت أوروبا من عصور مظلمة إلى عصر النهضة ثم الثورة الصناعية. هذا الدرس التاريخي يكشف كيف يمكن للتخطيط العلمي أن يكون مفتاح التحول الحضاري إذا تحرر من القيود التي تكبل المعرفة. أما في العالم الإسلامي الحديث، فقد كانت الحملة الفرنسية على مصر (1798) لحظة فاصلة كشفت عمق الأزمة التعليمية، حيث ظهر الفارق الكبير بين التقدم العلمي الغربي وتخلف المؤسسات التعليمية التقليدية. وكان رد محمد علي باشا في مصر مثالاً على التخطيط الاستراتيجي الواعي للأزمة، إذ ابتعث الطلاب إلى أوروبا وأسس المدارس الحديثة والمعاهد العسكرية والطبية، مما شكل أساس النهضة التعليمية في المنطقة. رغم محدودية التجربة وضغوط الاستعمار اللاحقة، إلا أن هذا المثال يوضح أن الأزمات التعليمية إذا قوبلت برؤية إصلاحية شاملة يمكن أن تتحول إلى فرصة للنهوض. وفي العصر المعاصر، برزت أزمات جديدة في التعليم مرتبطة بالتحويلات التكنولوجية السريعة وعدم قدرة الأنظمة التقليدية على مواكبة متطلبات سوق العمل، إضافة إلى أزمات التمويل والبطالة الناتجة عن عدم مواءمة المخرجات التعليمية مع الحاجات الفعلية. مثلاً، أزمة التعليم في الدول العربية بعد الاستقلال تمثلت في الاعتماد الكبير على الحفظ والتلقين وغياب المناهج النقدية والإبداعية، مما أدى إلى تراكم أعداد الخريجين العاطلين عن العمل. الاستراتيجيات الناجحة في مواجهة هذه الأزمة تقتضي إعادة هيكلة التعليم ليرتبط بالبحث العلمي والإبداع وريادة الأعمال، وهو ما طبّقته دول مثل ماليزيا وسنغافورة حيث وظفت التعليم كأداة استراتيجية للتنمية الاقتصادية. جائحة كوفيد-19 مثلت بدورها أزمة تعليمية عالمية غير مسبقة، إذ أغلقت المدارس والجامعات واضطر أكثر من مليار طالب للتحويل إلى التعليم عن بُعد، وهذا كشف هشاشة البنية التكنولوجية في كثير من الدول، لكنه في المقابل أبرز أهمية التخطيط الاستراتيجي الرقمي. الدول التي استثمرت مسبقاً في البنية التحتية للاتصالات والتعليم الإلكتروني مثل فنلندا وكوريا الجنوبية، استطاعت التكيف بسرعة والحفاظ على استمرارية العملية التعليمية، بينما واجهت دول أخرى أزمات كارثية أدت إلى تسرب ملايين الطلاب من التعليم. إن إدارة الأزمات التعليمية والعلمية عبر التخطيط الاستراتيجي لا تقتصر على الاستجابة للحدث، بل تتطلب بناء منظومة دائمة من السياسات والبرامج التي تدمج بين التعليم العام والبحث العلمي والابتكار. فالمجتمعات التي تستثمر في التعليم خلال الأزمات تخرج أقوى، كما فعلت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية حين جعلت من التعليم والبحث العلمي محوراً استراتيجياً لإعادة الإعمار، فتحوّلت من دولة مدمرة إلى قوة اقتصادية عالمية خلال عقدين فقط. وفي السياق العربي، ما تزال الأزمات التعليمية متفاقمة بسبب ضعف الإنفاق على البحث العلمي وغياب الخطط طويلة المدى، بينما تظهر الحاجة الملحة إلى استراتيجيات متكاملة تدمج التاريخ بالمعاصرة، بحيث نتعلم من دروس عام الرمادة وغزوة الخندق وبيت الحكمة، ونربطها مع تحديات الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي، لنصنع منظومة تعليمية قادرة على حماية الهوية وتعزيز التنافسية العالمية في آن واحد. ومن الجدير بالذكر أن الأزمات التعليمية لم تكن دائماً ناتجة عن الحروب أو الاحتلال فحسب، بل إن الجمود الفكري وغياب الابتكار شكلت في حد ذاتها أزمات خطيرة، ففي كثير من المراحل اعتمد التعليم في العالم الإسلامي على الحفظ والتلقين أكثر من اعتماده على البحث والنقد، وهو ما أضعف القدرة

على الإبداع والتجديد، فبينما كانت أوروبا تنطلق في ثورتها الصناعية بفضل تطوير الجامعات والمعاهد العلمية، بقيت بعض الجامعات الإسلامية مثل الأزهر والزيوتنة والقرويين متمسكة بمناهج تقليدية لم تُواكب حاجات العصر إلا في مراحل متأخرة. هذه الفجوة التاريخية بين التجديد والجمود تعكس أن التخطيط الاستراتيجي للتعليم لا بد أن يكون ديناميكيًا متكيفًا مع المتغيرات. وفي العصور الحديثة، برزت أيضًا أزمات مرتبطة بهجرة العقول أو ما يُعرف بـ"نزيف الأدمغة"، حيث فقدت الكثير من الدول العربية والإسلامية علماءها وكفاءاتها إلى الغرب بسبب غياب بيئة علمية محفزة وضعف الاستثمارات في البحث العلمي، وهذه الأزمة ليست طارئة بل هي نتيجة مباشرة لغياب تخطيط استراتيجي شامل يربط التعليم بسوق العمل وبالمؤسسات البحثية. وإذا نظرنا إلى تجارب ناجحة كالتجربة الكورية الجنوبية نجد أنها ركزت على استعادة العقول الوطنية من الخارج عبر توفير حوافز علمية ومالية، مما جعلها في فترة قصيرة من أكثر الدول تقدمًا في مجال التكنولوجيا والتعليم. كما أن أزمة الأمية المتفشية في عدد من الدول العربية بعد الاستقلال توضح أثر غياب التخطيط الطويل المدى، ففي حين أن اليابان في بداية القرن العشرين كانت تعاني نسب أمية مرتفعة لكنها وضعت خطة استراتيجية لمحو الأمية خلال جيل واحد، بقيت بعض الدول العربية حتى مطلع القرن الحادي والعشرين تعاني معدلات أمية تقارب النصف، ما يؤكد أن الأزمة ليست في الموارد فقط بل في غياب الإرادة الاستراتيجية. ولا يمكن إغفال جانب آخر من الأزمات التعليمية وهو الفجوة بين الجنسين، إذ أن تهميش تعليم المرأة في كثير من المراحل التاريخية شكّل خسارة استراتيجية للمجتمعات، بينما الدول التي خططت مبكرًا لإشراك المرأة في العملية التعليمية حققت قفزات نوعية، ومثال ذلك تجربة تونس في عهد الحبيب بورقيبة حيث اعتُبر تعليم الفتيات أولوية استراتيجية، وهو ما انعكس لاحقًا على مشاركة واسعة للنساء في قطاعات مختلفة. في النهاية، فإن الأزمة التعليمية ليست مجرد عجز في المناهج أو نقص في المعلمين، بل هي انعكاس لمستوى التخطيط الاستراتيجي في الدولة، فكل تجربة حضارية أثبتت أن التعليم هو القاعدة الأساسية لبناء القوة الشاملة، وإذا لم تُدار الأزمات التعليمية برؤية بعيدة المدى، فإنها تتحول إلى عقبة تاريخية أمام التقدم، والعكس صحيح، إذ يمكن أن تكون الأزمة التعليمية نقطة تحول تاريخية إذا وُظفت بالتخطيط السليم كما حدث في بدايات الإسلام وفي اليابان وكوريا بعد الحروب، أو حتى في بعض التجارب الحديثة التي ربطت التعليم بالتنمية الشاملة.

#### خامساً / الأزمات الإنسانية والإغاثية ودور التخطيط الاستراتيجي في إدارتها:

الأزمات الإنسانية كانت دائماً مرآة تعكس قدرة الشعوب والدول على إدارة مواردها في لحظات الشدة، وهي ليست مجرد نتائج عرضية لكوارث طبيعية أو نزاعات سياسية، بل هي محصلة تفاعل بين عوامل بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية. التخطيط الاستراتيجي في هذا السياق يُعد البوصلة التي تحدد مسار المجتمع: هل يتحول من الأزمة إلى الانهيار، أم يجعل منها فرصة لإعادة البناء. وإذا تتبعنا التاريخ نجد أن المجاعات مثل مجاعة عام الرمادة في الجزيرة العربية أو مجاعات أوروبا في القرون الوسطى لم تكن مجرد محن غذائية بل لحظات فاصلة في تاريخ إدارة المجتمعات. ففي كلتا الحالتين نجد أن غياب التخزين الاستراتيجي للغذاء أو سوء توزيعه كان يفاقم الأزمة، بينما التدخل الحكيم كما فعل عمر بن الخطاب عندما فرض نظامًا للتقشف والعدالة في التوزيع، يُظهر كيف يمكن للعقل الاستراتيجي أن يخفف من أثر الكارثة حتى وإن كانت الموارد شحيحة. ومع انتقال البشرية إلى العصور الحديثة، أخذت الأزمات الإنسانية أبعادًا جديدة، فالحروب الكبرى مثل الحرب العالمية الثانية لم تخلف دمارًا ماديًا فقط، بل أنتجت أزمات لجوء ونزوح غير مسبوقة، ومعسكرات للاجئين ضمت الملايين في أوروبا الشرقية والغربية. هنا ظهر لأول مرة مفهوم الإغاثة المنظمة دوليًا، حيث تدخلت الأمم

المتحدة والمنظمات الوليدة آنذاك لتوفير الغذاء والمأوى وإعادة توطين اللاجئين. هذه التجربة أبرزت بوضوح أن التخطيط الاستراتيجي للإغاثة يجب أن يتجاوز حدود الدولة، لأن الكارثة الإنسانية في هذا المستوى لم تعد محلية بل عالمية. وفي العقود اللاحقة، شهد العالم مجاعات متكررة في إفريقيا، كان أخطرها في إثيوبيا والصومال في الثمانينات والتسعينات، حيث فقد الملايين حياتهم بسبب الجوع والمرض. دراسة هذه الأزمات تكشف أن الجفاف وحده لم يكن السبب، بل غياب التخطيط الزراعي الاستراتيجي، وفساد الحكومات، وغياب أنظمة تخزين وتوزيع عادلة، كلها عوامل جعلت الكارثة أكثر حدة. ومن المفارقات أن دولاً مجاورة بموارد مشابهة تمكنت من التخفيف من آثار الجفاف لأنها اعتمدت على سياسات استراتيجية في الزراعة وإدارة المياه. هذا يثبت أن الأزمة الإنسانية ليست قضاءً وقدرًا بقدر ما هي انعكاس لمدى وجود رؤية استراتيجية مسبقة. الأزمات الإنسانية الناتجة عن النزوح والهجرة الجماعية تُعتبر أيضًا من أعقد التحديات، ومثال ذلك أزمة اللاجئين الفلسطينيين بعد 1948 وأزمة اللاجئين السوريين بعد 2011. في كلتا الأزميتين نرى بوضوح أثر غياب خطة استراتيجية دولية شاملة، إذ اكتفت معظم الدول المستضيفة بإجراءات طارئة أرهقت بنيتها التحتية وأثارت مشكلات اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد. بينما يُظهر التاريخ أن إعادة التوطين أو توفير خطط إدماج مدروسة يمكن أن يحول اللاجئين إلى قوة منتجة بدل أن يكونوا عبئاً، كما حدث مع بعض موجات المهاجرين الأوروبيين إلى أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم استيعابهم عبر برامج تعليمية ومهنية منظمة. ولا يمكن إغفال الكوارث الطبيعية التي ولدت أزمات إنسانية واسعة مثل زلزال هايتي 2010 أو تسونامي المحيط الهندي 2004. هذه الكوارث أظهرت ضعف الاستعداد المسبق، فغياب أنظمة إنذار مبكر في حالة التسونامي أدى إلى تضاعف أعداد الضحايا، بينما التجارب التي استثمرت في التخطيط الاستراتيجي مثل اليابان بيّنت أن جاهزية البنية التحتية ونظم الاستجابة السريعة يمكن أن تقلل بشكل هائل من حجم الخسائر رغم شدة الكارثة. ومن هنا يتضح أن دور التخطيط لا يقتصر على الاستجابة بعد وقوع الأزمة بل يمتد إلى الاستباق والوقاية. الأزمات الإنسانية أيضًا لها بعد اجتماعي ونفسي طويل المدى، فالمجتمعات الخارجة من الكوارث أو الحروب تعاني صدمات جماعية قد تمتد لأجيال، وإذا لم يتم التعامل معها عبر برامج إعادة تأهيل ومصالحة استراتيجية، فإنها تتحول إلى بذور نزاعات مستقبلية. تجربة رواندا بعد الإبادة الجماعية مثال بارز، فقد تبنت الدولة خطة استراتيجية شملت العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار، ونجحت خلال عقدين فقط في التحول من دولة منكوبة إلى نموذج للتنمية. هذا يبرز كيف يمكن أن يكون للتخطيط الاستراتيجي أثر عميق يتجاوز النجاة الفورية إلى بناء مستقبل مستدام. وفي العصر الرقمي، أصبحت الأزمات الإنسانية تأخذ أشكالاً جديدة، فجائحة كورونا أبرزت أن الكارثة الإنسانية لم تعد مقصورة على الجوع والنزوح، بل يمكن أن تكون شاملة للصحة والعمل والتعليم. تعطلت سلاسل الإمداد العالمية وارتفعت معدلات البطالة والفقر، ما وضع ملايين البشر في أوضاع إنسانية هشة. لكن في المقابل أظهرت هذه الأزمة كيف أن التكنولوجيا يمكن أن تُستخدم في الإغاثة الاستراتيجية، من خلال توزيع المساعدات عبر بطاقات رقمية، وإنشاء منصات إلكترونية لتنسيق الدعم، ما وفر سرعة وشفافية في إدارة الأزمة. وهذا يعني أن التخطيط الإنساني في القرن الحادي والعشرين يجب أن يدمج الأدوات الرقمية ضمن استراتيجياته الأساسية. إن جوهر الأزمات الإنسانية هو اختبار لقدرة التخطيط الاستراتيجي على الجمع بين الاستجابة العاجلة وإعادة البناء طويل المدى. فلا يكفي إرسال شحنات غذاء أو نصب خيام مؤقتة، بل المطلوب وضع خطط لإعادة الإعمار، وتوفير التعليم والصحة، وضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي. التاريخ يُظهر أن الأزمات الإنسانية قد تكون نقطة انطلاق نحو نهضة إذا وُجهت بإرادة ورؤية، كما حدث مع أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية عبر خطة مارشال التي لم تكن مجرد إغاثة عاجلة بل مشروعاً استراتيجياً لإعادة بناء الاقتصاد والسياسة والمجتمع. وبالمقابل فإن غياب التخطيط يجعل الأزمة الإنسانية تتحول



إلى مأساة ممتدة، كما نرى في بعض الدول التي تعيش في دوامة من النزوح والمجاعة والصراعات دون أفق للخروج. وهنا يتضح أن البعد الإنساني والإغاثي مرتبط بالضرورة بالبعد السياسي والاقتصادي، فلا يمكن فصل الإغاثة عن التنمية، ولا الاستجابة عن التخطيط. في النهاية يمكن القول إن الأزمات الإنسانية، رغم قسوتها، تتيح دائماً فرصة لإعادة التفكير في أولويات المجتمعات، والتخطيط الاستراتيجي هو الأداة التي تحول هذه الفرصة من مجرد أمنية إلى واقع ملموس. إذا تأملنا في الأزمات الإنسانية عبر مسار التاريخ، نجد أنها لم تكن مجرد أحداث عابرة، بل كانت دائماً نقطة مفصلية لتشكيل نظم سياسية واجتماعية جديدة، ففي العصور القديمة مثلاً، عندما ضربت مصر الفرعونية سنوات القحط كما ورد في قصة يوسف عليه السلام، لم يُعامل مع الأزمة بارتجال، بل عبر خطة استراتيجية متكاملة اعتمدت على التخزين المسبق للغلال وتنظيم الاستهلاك. هذه التجربة التاريخية ليست مجرد قصة دينية بل درس عملي في أن الأزمة إذا وُجهت بروية واعية يمكن أن تتحول إلى فرصة لفرض استقرار طويل الأمد. على العكس من ذلك، فإن حضارات أخرى مثل حضارة المايا في أمريكا الوسطى انهارت بفعل المجاعات والجفاف لأنها لم تطور آليات استراتيجية لإدارة المياه والموارد. وفي التاريخ الإسلامي الوسيط، نجد أن الدولة العباسية واجهت أزمات إنسانية مرتبطة بالفيضانات والأوبئة، خصوصاً في بغداد حيث أدى الطاعون المتكرر إلى خسائر بشرية فادحة. لكن بعض الخلفاء حاولوا وضع استراتيجيات طويلة الأمد مثل بناء المستشفيات النظامية (البيمارستانات) التي لم تكن فقط للعلاج الآني بل شكلت جزءاً من بنية تحتية صحية قادرة على الاستجابة للأوبئة المتكررة. هذه الرؤية جعلت من إدارة الأزمة الصحية جزءاً من سياسة عامة وليست مجرد مبادرة مؤقتة. أما في أوروبا الحديثة، فقد أفرزت الثورة الصناعية نوعاً جديداً من الأزمات الإنسانية، حيث عاش ملايين العمال في ظروف بائسة داخل المدن الصناعية المزدحمة، وتفشت الأمراض وسوء التغذية. هنا بدأت الحكومات في تبني خطط إصلاحية استراتيجية مثل تحسين شبكات الصرف الصحي وتطوير التشريعات العمالية، وهي خطوات لم تكن استجابة عابرة بل كانت مشاريع استراتيجية غيرت شكل الحياة الحضرية إلى الأبد. هذا مثال حي على أن الأزمة الإنسانية قد تكون حافزاً للإصلاح الاجتماعي والسياسي. ومع حلول القرن العشرين، أصبح مفهوم الإغاثة الإنسانية أكثر تعقيداً، فقد كشفت المجاعات الكبرى في الاتحاد السوفيتي وأوكرانيا (الهولودومور) أن الأزمات الإنسانية ليست دائماً ناتجة عن الكوارث الطبيعية، بل قد تكون نتاج سياسات اقتصادية خاطئة أو متعمدة. وهذا يسلط الضوء على أن التخطيط الاستراتيجي الإنساني يجب أن يكون محايداً ومرتبطاً بالعدالة أكثر من ارتباطه بالحسابات السياسية الضيقة. وفي الحرب العالمية الثانية، مثل الدمار في مدن مثل وارسو وبرلين تجربة مريرة، لكن التخطيط الاستراتيجي لمرحلة ما بعد الحرب، خصوصاً من خلال خطة مارشال، أظهر أن التعامل مع الأزمات الإنسانية يتطلب الاستثمار في إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي وليس مجرد الإغاثة الغذائية. هذه التجربة أثبتت أن النجاح في إدارة الأزمة يقاس بقدرة المجتمع على النهوض مجدداً، لا فقط بقدرة المنظمات على توفير الخيام والطعام. من زاوية أخرى، لعبت الكوارث الطبيعية دوراً مهماً في تشكيل الوعي العالمي حول أهمية الاستعداد المسبق. ففي زلزال اليابان المدمر سنة 2011 وأمواج التسونامي التي أعقبته، أظهرت الدولة مستوى عالياً من الجاهزية بفضل خطط استراتيجية طويلة الأمد تشمل أنظمة إنذار، وبنية تحتية مقاومة للهزات الأرضية، وثقافة مجتمعية واعية. وعلى الرغم من ضخامة الكارثة، فإن الاستجابة المنهجية والجاهزية خففت من حجم الكارثة مقارنة بدول أخرى واجهت كوارث مشابهة دون استعداد كافٍ. الأزمات الإنسانية المعاصرة لم تعد تُقاس فقط بعدد الضحايا أو الجائعين، بل بمستوى انهيار المؤسسات الأساسية. في سوريا واليمن مثلاً، أدى النزاع المسلح إلى انهيار منظومات الصحة والتعليم والبنية التحتية، مما حول الأزمة الإنسانية إلى أزمة متعددة الأبعاد. التخطيط الاستراتيجي في مثل هذه الحالات لا بد أن يكون متكاملًا يشمل إعادة بناء الدولة نفسها، لا مجرد توزيع المساعدات.

وهنا يظهر دور المنظمات الدولية التي تسعى ليس فقط إلى سد الاحتياجات الأساسية، بل أيضًا إلى إعادة بناء المؤسسات المحلية وتعزيز قدراتها. ومن الدروس المستفادة أن الأزمات الإنسانية دائمًا ما تكشف الفجوة بين المدى القصير والمدى الطويل في التخطيط. فالمساعدات الطارئة تُنقذ الأرواح لكنها لا تعالج الجذور. لذلك باتت المنظمات العالمية مثل برنامج الغذاء العالمي تتبنى استراتيجيات مزدوجة: تقديم الغذاء اليومي للمتضررين وفي نفس الوقت الاستثمار في مشاريع تنمية صغيرة مثل الزراعة المحلية وبناء السدود الصغيرة لتأمين استدامة الغذاء. هذا التكامل بين الإغاثة والتنمية يمثل جوهر التخطيط الاستراتيجي الإنساني الحديث. ولا يجب أن نغفل أن للأزمات الإنسانية بعدًا ثقافيًا ومعنويًا، فالمجتمعات الخارجة من الكوارث تحتاج إلى إعادة بناء هويتها ومعنوياتها. في لبنان مثلاً بعد الحرب الأهلية، لم يكن التحدي فقط إعادة بناء المباني، بل إعادة ترميم الثقة بين مكونات المجتمع. لذلك، فإن التخطيط الاستراتيجي الناجح في إدارة الأزمات الإنسانية يشمل أيضًا مشاريع المصالحة الوطنية وبناء الثقة، لأنها حجر الأساس لأي استقرار مستقبلي. أخيرًا، يمكن القول إن الأزمات الإنسانية والإغاثية تشكل مختبرًا حقيقيًا لاختبار فعالية التخطيط الاستراتيجي، فبينما تقود العشوائية إلى تكرار المآسي وتفاقمها، فإن التخطيط الواعي يحولها إلى نقطة انطلاق نحو بناء أنظمة أكثر قوة وعدالة. التاريخ والواقع يثبتان أن الشعوب التي استثمرت في التخطيط الاستراتيجي خرجت من أزماتها أقوى، بينما التي اعتمدت على ردود فعل آنية ظلت رهينة دوامة الأزمات. وهكذا يصبح التخطيط الاستراتيجي في سياق الأزمات الإنسانية ليس خيارًا تكميليًا بل ضرورة وجودية تضمن بقاء المجتمعات واستمرارها.

#### سادسًا/ التكنولوجيا والإعلام في الأزمات التاريخية:

منذ بدايات التاريخ الإنساني كانت الأزمات جزءًا لا يتجزأ من حياة المجتمعات، لكنها لم تكن تُدار بالطريقة نفسها في كل العصور، إذ كانت الأدوات المتاحة للقيادات والحكومات تلعب دورًا محوريًا في تحديد طبيعة الاستجابة ودرجة النجاح أو الفشل في تجاوز تلك الأزمات (الشريبي، 2018، ص39). وإذا كان السيف والرمح يمثلان رمزية القوة في العصور القديمة، فإن الإعلام والتكنولوجيا مثلاً مع مرور الزمن أدوات مكملة لا تقل أهمية عن القوة العسكرية والاقتصادية. فالرسائل المكتوبة التي كان الملوك والسلاطين يرسلونها إلى خصومهم أو حلفائهم في فترات الأزمات كانت تُعتبر آنذاك شكلاً من أشكال الإعلام الموجّه، والتقنيات البسيطة كإشعال النيران على قمم الجبال أو دق الطبول لنقل الإنذارات كانت تعد تكنولوجيا عسكرية فعالة لحماية المدن من الهجمات المباغتة. هذا التداخل بين الإعلام والتكنولوجيا كَوّنَ بمرور الزمن محورًا أساسيًا في صياغة كيفية إدارة الأزمات التاريخية. في العالم الإسلامي، يظهر مثال بارز في عهد النبي صلى الله عليه وسلم حين كانت الأخبار تُنقل عبر الرسل والمبعوثين، وهو شكل من أشكال الإعلام المبكر. ففي غزوة الخندق لم يكن التخطيط الاستراتيجي وحده هو العامل الحاسم، بل أيضًا طريقة تداول المعلومات، سواء من خلال الاستخبارات التي كانت تنقل أخبار تحركات قريش والأحزاب، أو من خلال الكلمة التي ألقاها النبي في أصحابه فبعثت فيهم روح الثبات. الكلمة في تلك الفترة كانت وسيلة إعلامية ذات تأثير مباشر، والرسائل التي تبعث إلى القبائل إما لكسب ولائها أو لتحديد مكانتها كانت نوعًا من التكنولوجيا السياسية والإعلامية المتاحة آنذاك. وهنا يتضح أن الإعلام لم يكن أداة ترفيهية، بل أداة وجودية يمكن أن تحدد مصير الأمة. ومع تطور الدول الإسلامية، أصبح الإعلام المكتوب أكثر حضورًا، حيث لعبت الرسائل السلطانية والفرمانات والخطب الدينية في المساجد أدوارًا رئيسية في توجيه الرأي العام في أوقات الأزمات. ففي فترة الحروب الصليبية مثلاً، كان للخطباء والعلماء أثر بارز في تعبئة الشعوب لمواجهة الحملات، وهو ما يثبت أن الإعلام الديني آنذاك كان أهم وسيلة لتوحيد

الصفوف وإبقاء المعنويات عالية رغم طول سنوات الحروب. أما من الناحية التكنولوجية، فإن تطوير المنجنيق وأنظمة الحصار لم يكن مجرد سلاح مادي، بل كان في حد ذاته رسالة إعلامية موجهة للخصوم، تعكس قوة التنظيم والقدرة على الابتكار. فالتكنولوجيا العسكرية في تلك المرحلة كانت تؤثر نفسياً بقدر ما تؤثر ميدانياً، وهو ما يعكس التداخل الوثيق بين الإعلام والتقنيات في إدارة الأزمات. انتقلاً إلى أوروبا في العصور الوسطى، نجد أن الكنيسة مارست دوراً إعلامياً ضخماً في فترات الأزمات، إذ كانت الخطب البابوية تُستخدم لحشد الناس وإضفاء الشرعية على الحروب. اختراع الطباعة في القرن الخامس عشر كان نقطة تحول فارقة في علاقة الإعلام بالأزمات، فقد مكّن من نشر الأفكار والبيانات بسرعة غير مسبوقة. الثورة البروتستانتية خير مثال على ذلك، حيث استُخدمت المطابع لنشر الكتيبات والرسائل التي زعزت سلطة الكنيسة الكاثوليكية، وهو ما ولد أزمة دينية وسياسية هزت أوروبا بأكملها. هنا يظهر لأول مرة كيف أن التكنولوجيا الإعلامية الجديدة لم تكن مجرد أداة تواصل، بل كانت محركاً مباشراً لأزمة تاريخية كبرى. أما في الدولة العثمانية، فقد كان للإعلام والدعاية العسكرية أثر مهم في أوقات الحروب، إذ استخدم السلاطين الشعراء والعلماء لتثبيت صورة الدولة كقوة إسلامية جامعة. وفي المقابل، تأخرت الدولة العثمانية في إدخال الطباعة مقارنة بأوروبا، وهو ما اعتبره بعض المؤرخين سبباً في ضعف قدرتها على مواكبة التطور الإعلامي في إدارة الأزمات الداخلية والخارجية. فعندما اندلعت الأزمات في القرن التاسع عشر، ومنها الثورات الداخلية والتحديات الأوروبية، وجدت الدولة نفسها مضطرة للاعتماد على وسائل تقليدية للتواصل مع الشعب، في حين أن القوى الأوروبية كانت قد سبقتها إلى استغلال الصحافة الحديثة كسلاح في إدارة الرأي العام والتأثير على مسارات الأزمات. وفي القرنين التاسع عشر والعشرين، أصبح الإعلام أداة لا غنى عنها في الحروب والأزمات. فقد لعبت الصحافة دوراً محورياً في تغطية الأزمات الكبرى مثل الحربين العالميتين، حيث كانت الأخبار تنشر لتوجيه الرأي العام إما لدعم المجهود الحربي أو لإضعاف معنويات العدو. هنا برزت الدعاية السياسية (البروباغندا) كأحد أهم الأسلحة غير التقليدية. على سبيل المثال، استخدم هتلر الإذاعة والسينما كوسائل لتعبئة الشعب الألماني وتثبيت صورة العدو، في حين لجأت القوى الحليفة إلى الحملات الإعلامية لمواجهة هذه الدعاية وإبراز قيم الحرية والديمقراطية. التكنولوجيا الإعلامية في تلك الفترة لم تعد مجرد وسيلة مساعدة، بل تحولت إلى جبهة رئيسية من جبهات إدارة الأزمة. ولعل أبرز مثال على اندماج الإعلام بالتكنولوجيا في الأزمات هو الحرب الباردة، حيث لم تكن المعركة عسكرية مباشرة بقدر ما كانت إعلامية وتقنية. فقد استُخدمت القنوات الإعلامية العالمية، مثل إذاعة صوت أمريكا وبي بي سي، لبث رسائل سياسية وأيديولوجية تستهدف المجتمعات داخل المعسكر الآخر. كما لعبت التكنولوجيا الفضائية دوراً في هذه الأزمة، إذ لم يكن سباق الفضاء مجرد إنجاز علمي، بل كان أداة إعلامية ضخمة تعكس التفوق الأيديولوجي والعلمي لكل معسكر. إرسال الاتحاد السوفيتي للقمر الصناعي سبوتنيك عام 1957 كان له أثر نفسي عميق على الولايات المتحدة والعالم، وهو ما دفع أمريكا إلى استثمار هائل في التكنولوجيا والإعلام لتغيير موازين القوة في هذا الصراع الطويل. وفي السياق العربي الحديث، مثلت ثورات الربيع العربي نموذجاً بارزاً لدور التكنولوجيا والإعلام في الأزمات، حيث لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دوراً غير مسبوق في نشر المعلومات وتعبئة الجماهير. أصبح الهاتف المحمول والإنترنت أدوات إعلامية ثورية قادرة على إحداث تغيير سياسي جذري، وهو ما أربك الأنظمة التي لم تكن مستعدة لهذا النمط الجديد من إدارة الأزمات. فالتكنولوجيا هنا لم تكن سلاحاً مادياً بقدر ما كانت وسيلة لإعادة تشكيل وعي الشعوب وتغيير قواعد اللعبة السياسية. وبهذا يمكن القول إن الإعلام والتكنولوجيا في الأزمات التاريخية لم يكونا مجرد أدوات مساعدة، بل كانا محركات رئيسية لمسار الأحداث، حيث نجحت بعض الدول والقوى في توظيفهما بكفاءة لتحقيق التفوق، بينما عجزت أخرى عن ذلك فدفعت ثمن التخلف. إن استقراء هذه التجارب

التاريخية يوضح لنا أن إدارة الأزمات لا تقتصر على القوة المادية والعسكرية وحدها، بل تعتمد أيضاً على القدرة على استخدام الإعلام والتكنولوجيا كأدوات استراتيجية لصناعة الرأي العام، وحماية الداخل، والتأثير على الخصوم. عندما نتأمل تطور العلاقة بين الإعلام والأزمات، نجد أن العصر الصناعي أضاف بُعداً جديداً لهذه العلاقة، حيث أصبحت سرعة انتقال المعلومات جزءاً من القوة الاستراتيجية للدول. ففي القرن التاسع عشر مثلاً، لعب التلغراف دوراً كبيراً في إدارة الأزمات والحروب، إذ مكّن القادة من إصدار التعليمات بشكل أسرع بكثير مما كان ممكناً عبر الرسل أو الرسائل الورقية. في حرب القرم عام 1853، استخدم البريطانيون والفرنسيون التلغراف لنقل الأخبار العسكرية والسياسية بسرعة، وهو ما غير من طبيعة الحرب وأسلوب إدارتها. كما أن الصحف التي تلقت هذه الأخبار عبر التلغراف أصبحت تنشرها للجماهير في وقت قياسي، مما جعل الرأي العام يشارك في صناعة الحدث بدل أن يكون متلقياً سلبياً. هذا التداخل بين التكنولوجيا الإعلامية والقرار السياسي عزز من أهمية الإعلام كأحد أركان إدارة الأزمات الحديثة. وفي السياق نفسه، برزت الصحافة المصورة كأداة مؤثرة في تشكيل وعي الناس أثناء الأزمات. الصور التي نُشرت عن ضحايا المجاعات أو الحروب لم تكن مجرد تسجيل بصري، بل كانت وسيلة إعلامية قوية لتحريك المشاعر والضغط على صانعي القرار. هذا يوضح أن التكنولوجيا الإعلامية في القرن التاسع عشر لم تقتصر على التلغراف أو الطباعة، بل توسعت لتشمل أدوات مرئية أسهمت في تعميق البعد الإنساني للأزمات. وفي كثير من الأحيان، ساعدت هذه الصور في تعبئة الدعم الإنساني والإغاثي، أو في تسريع الحلول السياسية للأزمات المتفاقمة. وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، أخذ الإعلام والتكنولوجيا بعداً غير مسبوق، فقد أصبحت الدعاية المنظمة جزءاً من الاستراتيجية الوطنية للدول الكبرى. الصحف، الملصقات، الأفلام الصامتة، والبرقيات كلها استُخدمت لتشكيل الرأي العام وحشد الموارد. التكنولوجيا العسكرية نفسها كانت محاطة بدعاية إعلامية، حيث كان يُقدم كل اختراع جديد كسلاح حاسم قادر على إنهاء الحرب. هذه المبالغة لم تكن مجرد تضليل، بل كانت مقصودة لبث الثقة في الداخل وزرع الرعب في نفوس الخصوم. الإعلام هنا لم يواكب الحرب فحسب، بل كان سلاحاً موازياً لها، يوجّه إدراك الشعوب ويعيد صياغة معايير النصر والهزيمة. ومع الحرب العالمية الثانية، ازدادت قوة هذا التلاقي بين الإعلام والتكنولوجيا بشكل أوضح. فالراديو أصبح وسيلة جماهيرية تنقل الخطابات والدعاية بشكل مباشر إلى ملايين الناس في آن واحد، مما جعل تأثير القادة السياسيين يتضاعف. خطاب تشرشل عبر الإذاعة أثناء قصف لندن كان له أثر نفسي عميق في رفع معنويات البريطانيين، في حين أن خطاب هتلر المدوية عبر الراديو أسهمت في صناعة حالة تعبئة قومية واسعة. إضافة إلى ذلك، لعبت السينما دوراً هائلاً، إذ أنتجت هوليوود أفلاماً دعائية لدعم المجهود الحربي، بينما أنتج الألمان أفلاماً أخرى تمجد التفوق النازي. التكنولوجيا هنا لم تكن محايدة، بل كانت في خدمة خطاب إعلامي ممنهج، يثبت أن الأزمات الكبرى لا يمكن إدارتها دون حضور إعلامي منظم مدعوم بالتقنيات الحديثة. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، دخل التلفاز كعنصر جديد في معادلة الأزمات. أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 خير مثال على ذلك، فقد تابع ملايين الناس خطابات الرئيس الأمريكي كينيدي عبر التلفاز، مما جعل الأزمة لا تُدار فقط في الغرف المغلقة بين واشنطن وموسكو، بل أيضاً أمام أنظار العالم. ظهور التلفاز حوّل الأزمات السياسية والعسكرية إلى أحداث عالمية تشارك فيها الجماهير بشكل غير مباشر عبر مشاهدتها وتفاعلها. هذا التطور جعل الإعلام جزءاً من الحسابات الاستراتيجية للقادة، بحيث لم يعد بإمكانهم اتخاذ قرارات بمعزل عن ردود الفعل الإعلامية والجماهيرية. الحرب الباردة نفسها تُعتبر النموذج الأوضح لتحويل الإعلام والتكنولوجيا إلى جبهة مواجهة مستقلة. فقد وُظّفت الإذاعات العابرة للحدود والبرامج الثقافية والإعلامية للتأثير على المجتمعات المقابلة. التكنولوجيا الفضائية دخلت بدورها على الخط، حيث لم يكن إرسال بعثات إلى الفضاء مجرد إنجاز علمي، بل كان جزءاً من الصراع الدعائي بين

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. الصور التي التقطها رواد الفضاء، والبيت المباشر لهبوط نيل أرمسترونغ على سطح القمر عام 1969، لم يكن مجرد حدث علمي، بل أداة إعلامية أثبتت للعالم تفوق الولايات المتحدة. هذه الأحداث تُظهر كيف أن التكنولوجيا يمكن أن تتحول إلى رمز إعلامي في لحظات الأزمات الكبرى. وفي العالم العربي، يمكن ملاحظة العلاقة بين الإعلام والأزمات بشكل واضح منذ حرب 1967. فالهزيمة العسكرية لم تكن مجرد نتيجة لتفوق عسكري إسرائيلي، بل أيضاً لفشل إعلامي عربي ضخّم من الإنجازات العسكرية الوهمية قبل الحرب، مما أدى إلى صدمة نفسية هائلة عند الشعوب بعد اكتشاف الحقيقة. وعلى العكس من ذلك، مثّلت حرب أكتوبر 1973 نموذجاً آخر، إذ لعب الإعلام العربي دوراً بارزاً في إعادة الثقة للجماهير عبر بث صور الانتصارات الأولى. كما أن التكنولوجيا العسكرية كاستخدام الصواريخ المضادة للطائرات كانت تُعرض في الإعلام كدليل على تطور القدرات العربية، مما عزز الشعور بالنصر والتفوق ولو مؤقتاً. هنا نلمس بوضوح أن الأزمات العسكرية لا تُخاض فقط في ميادين القتال، بل أيضاً في وسائل الإعلام التي تصوغ الرواية وتحدد معنويات الشعوب. ومع دخول عصر العولمة والإنترنت، أصبح الإعلام أكثر تعقيداً وتأثيراً في الأزمات. أحداث 11 سبتمبر 2001 كشفت عن هذا الدور، حيث لم يكن الهجوم نفسه هو الأزمة الوحيدة، بل كانت الصور المتكررة لانهدام البرجين هي التي خلقت صدمة عالمية وأعادت تشكيل السياسة الدولية. الإعلام الفضائي مثل قناة الجزيرة لعب دوراً بارزاً في نقل أحداث الحرب على أفغانستان والعراق، مما جعل الشعوب العربية والعالمية تشارك في متابعة الأزمة بشكل لحظي. التكنولوجيا الرقمية هنا منحت الإعلام قوة غير مسبوقة في تشكيل الرأي العام، حتى أصبحت بعض الحكومات تفكر في الأزمات الإعلامية باعتبارها تهديداً يوازي التهديدات العسكرية والاقتصادية. أما في العقدين الأخيرين، فقد مثّل ظهور وسائل التواصل الاجتماعي نقلة نوعية جديدة في علاقة الإعلام بالأزمات. فخلال الثورات والانتفاضات العربية، كان الفيسبوك وتويتر واليوتيوب منصات أساسية لنقل الأحداث وتوثيقها وبثها مباشرة، وهو ما جعل الأنظمة عاجزة عن احتكار المعلومة كما كان الحال في الماضي. التكنولوجيا الرقمية لم تعد مجرد وسيلة إعلامية، بل أصبحت فضاءً عاماً جديداً تتفاعل فيه الشعوب مباشرة مع الأزمات، وتضغط من خلاله على الحكومات والمؤسسات الدولية. هذه التطورات تُظهر أن التكنولوجيا والإعلام لم يعودا أدوات مساعدة، بل أصبحتا ساحات مركزية في أي أزمة، وأحياناً يكونان هما الشرارة التي تفجر الأزمة نفسها. ومن خلال هذا الاستعراض يتضح أن الإعلام والتكنولوجيا تحولاً عبر التاريخ من مجرد عناصر ثانوية إلى أدوات استراتيجية أساسية في إدارة الأزمات. نجاح أو فشل الدول في الاستفادة منهما انعكس مباشرة على قدرتها على تجاوز الأزمات أو الغرق فيها. وهذا يضع أمامنا درساً مهماً في الحاضر: أن التخطيط الاستراتيجي لأي أزمة لا يمكن أن يكون مكتملاً دون إدماج الإعلام والتكنولوجيا كعنصرين رئيسيين في المعادلة. إذ نظرنا بعمق إلى مسار التاريخ نجد أن الأزمات لم تكن مجرد مواجهات عسكرية أو كوارث طبيعية، بل كانت مختبراً حياً للتفاعل بين التكنولوجيا والإعلام. فعندما ضرب وباء الإنفلونزا الإسبانية العالم سنة 1918 مثلاً، لعبت الصحف الدور الأهم في نقل الأخبار حول تفشي المرض، لكن محدودية التكنولوجيا آنذاك جعلت المعلومات بطيئة وغير دقيقة، وهو ما ساهم في انتشار الخوف والارتباك أكثر مما ساهم في توعية الناس. هذا المثال يوضح أن التكنولوجيا الإعلامية الضعيفة في مواجهة أزمة صحية عالمية قد تؤدي إلى تضاعف حجم الكارثة بدل احتوائها. ولو قارنا ذلك بجائحة كوفيد-19 لوجدنا أن الإعلام الرقمي والتكنولوجيا المتطورة وفّرت معلومات فورية للعالم كله، رغم أن كثرة المعلومات أحياناً أدت إلى فوضى معرفية وانتشار الأخبار المضللة. وهنا يظهر درس مهم أن التكنولوجيا والإعلام، مهما تطورا، إذا لم يتم استخدامهما ضمن تخطيط استراتيجي متماسك، فقد يتحولان إلى جزء من الأزمة بدل أن يكونا جزءاً من الحل. وفي جانب آخر من التاريخ نجد أن الكوارث الطبيعية الكبرى، مثل زلزال سان فرانسيسكو عام 1906،

مثّلت اختباراً مبكراً لقوة الإعلام في تشكيل إدراك المجتمع للأزمات. الصحف آنذاك لم تكتفِ بتوثيق الحدث، بل ساهمت في خلق سردية عامة حول قدرة المدينة على النهوض من جديد، وهو ما عزز روح التضامن الداخلي وساعد في تسريع عمليات إعادة البناء. هذا يثبت أن الإعلام، حتى في غياب التكنولوجيا الحديثة، يمكن أن يحدث أثراً نفسياً ومعنوياً يوازي أثر القرارات السياسية والاقتصادية. ومع دخول التصوير الفوتوغرافي والأفلام الوثائقية إلى المجال الإعلامي، صار توثيق الكوارث جزءاً من صناعة الذاكرة الجمعية للأمم، بحيث تتحول الأزمات إلى أحداث محفورة في وعي الأجيال، تُستخدم لاحقاً كمراجع في التخطيط والتوقع. ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، شهدنا ولادة الإعلام الفضائي كعنصر جديد في إدارة الأزمات. حرب الخليج عام 1991 شكّلت تحولاً نوعياً، إذ كانت المرة الأولى التي يُنقل فيها الصراع العسكري بشكل مباشر على الهواء عبر شبكة CNN. هذا التطور جعل العالم بأسره شريكاً في متابعة الأزمة لحظة بلحظة، وأدخل الإعلام الفضائي في صميم الحسابات السياسية والعسكرية. التكنولوجيا هنا لم تُستخدم فقط لنقل الأخبار، بل لإعادة صياغة إدراك العالم للأزمة، حيث أصبح القادة السياسيون يوازنون بين تحركاتهم العسكرية وما يُعرض في شاشات التلفاز أمام مئات الملايين. هذا التطور رسخ فكرة أن الأزمات لم تعد ملكاً لصانعي القرار وحدهم، بل أصبحت جزءاً من المشهد العالمي الذي يشترك فيه الرأي العام الدولي والإعلام العالمي. وفي السياق نفسه، نرى أن الإعلام الرقمي في بدايات الألفية الثالثة بدأ يفرض نفسه بقوة أكبر. فحرب العراق 2003 شهدت أول استخدام واسع لمفهوم الصحفيين المرافقين للقوات، حيث تنقل الكاميرات الأحداث مباشرة من جبهات القتال. هذه التقنية منحت المشاهد العادي إحساساً بأنه جزء من الحدث، لكنها أيضاً فرضت على القادة العسكريين والسياسيين التعامل مع ضغط إعلامي متواصل، حيث أصبحت صور الضحايا والدمار تنتشر بسرعة وتثير ردود فعل عالمية. التكنولوجيا الإعلامية هنا خلقت معادلة جديدة، حيث لم يعد القادة يواجهون فقط خصومهم في ساحة الحرب، بل يواجهون أيضاً الكاميرات التي تنقل تفاصيل قراراتهم للعالم أجمع. ومن زاوية أخرى، يمكن أن نلمس بوضوح أن الإعلام والتكنولوجيا أصبحا أداة في الحروب النفسية أثناء الأزمات. فالبث الإذاعي أثناء الحرب العالمية الثانية كان يُستخدم للتأثير على معنويات الجنود والجماهير، بينما في الأزمات الحديثة أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي تستخدم لنشر الشائعات والمعلومات المضللة بهدف إرباك الخصم. مثال ذلك ما حدث أثناء الأزمة الأوكرانية في 2014، حيث استخدمت الأطراف المختلفة الإعلام الرقمي لتوجيه الرأي العام المحلي والعالمي، بل ولزرع الشكوك داخل المجتمعات المستهدفة. هذا يوضح أن التكنولوجيا الإعلامية أصبحت سلاحاً قائماً بذاته، له قدرة على إحداث تأثيرات استراتيجية دون إطلاق رصاصة واحدة. ولعل أبرز ما يميز تطور الإعلام والتكنولوجيا في إدارة الأزمات هو أن العلاقة بينهما لم تكن خطية أو مستقرة، بل كانت دائماً متغيرة بحسب السياق التاريخي. ففي العصور القديمة كان الإعلام يعتمد على الشفوية والرسائل المحدودة، بينما في العصر الصناعي أصبح مرتبطاً بالصحافة المطبوعة والتلغراف، ثم مع الحروب العالمية ارتبط بالراديو والسينما، وبعدها بالتلفاز والإعلام الفضائي، وصولاً إلى الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي في العصر الحديث. هذه المراحل المختلفة لم تُلغ بعضها البعض، بل تراكمت لتشكل منظومة متكاملة من الأدوات الإعلامية التي تُستخدم حسب طبيعة الأزمة والسياق السياسي والاجتماعي. وفي كل هذه المراحل، أثبت الإعلام والتكنولوجيا أن تأثيرهما في الأزمات ليس محايداً، بل هو انعكاس مباشر لمدى قدرة الأنظمة السياسية والاجتماعية على استثمارهما بشكل استراتيجي. فحين يُستخدم الإعلام بشكل منظم ومدرّس، يمكن أن يسهم في رفع المعنويات، نشر الوعي، تعبئة الموارد، وخلق حلول سريعة للأزمات. أما حين يُستخدم بطريقة عشوائية أو موجهة بشكل تضليلي، فإنه يؤدي إلى تفاقم الأزمات وتعميق آثارها. ولهذا فإن دراسة العلاقة بين التكنولوجيا والإعلام في الأزمات التاريخية تكشف عن قاعدة ذهبية: الإعلام والتكنولوجيا ليسا مجرد أدوات

محايده، بل هما قوى مؤثرة يجب أن تكون جزءاً أصيلاً من أي تخطيط استراتيجي وعندما نتأمل بعمق في القرن الحادي والعشرين نجد أن التكنولوجيا والإعلام لم يعودا مجرد عناصر مساعدة في إدارة الأزمات، بل تحولاً إلى مركز الثقل فيها، إذ أن الأزمات الحديثة غالباً ما تبدأ أو تتفاقم بفعل الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي. ثورات الربيع العربي مثلاً، تمثل أوضح نموذج لهذا التحول، حيث كان الفيسبوك وتويتر بمثابة أدوات تنظيمية وحشدية للأفراد والجماعات، لدرجة أن بعض الباحثين وصفها بثورات الإعلام الجديد. هنا لم يكن الإعلام مجرد مرآة للأزمة، بل كان هو نفسه الشرارة التي أطلقتها وأعطتها زخماً عالمياً. هذه التجربة أثبتت أن التكنولوجيا الإعلامية قادرة على إحداث تغييرات جذرية في الأنظمة السياسية والاجتماعية، وأن أي تخطيط استراتيجي لم يعد بإمكانه تجاهل هذا البعد المحوري. ومن زاوية أخرى، أظهرت الكوارث الطبيعية الكبرى في العصر الحديث مثل تسونامي المحيط الهندي عام 2004 أو زلزال هايتي عام 2010 أن الإعلام الرقمي لعب دوراً رئيسياً في حشد المساعدات الدولية، حيث انتشرت صور الدمار بسرعة عبر الشاشات ومواقع الإنترنت، ما دفع الرأي العام العالمي للضغط على الحكومات والمنظمات للتحرك الفوري. هنا التكنولوجيا لم تقتصر على التوثيق بل تحولت إلى أداة لتعبئة الموارد العالمية في وقت قياسي، وهو ما ساهم في إنقاذ مئات الآلاف من الأرواح. هذه الحالات تبرز بوضوح أن الإعلام والتكنولوجيا ليسا فقط أدوات لنقل المعلومة بل وسائط قادرة على إعادة تشكيل خرائط الاستجابة الإنسانية للأزمات. ولعل المثال الأبرز على تداخل التكنولوجيا والإعلام في الأزمات يتمثل في جائحة كوفيد-19، التي تحولت إلى أول أزمة صحية عالمية تدار بشكل متزامن عبر الإعلام الرقمي. فقد شهد العالم انفجاراً غير مسبوق في حجم المعلومات المتداولة عبر المنصات الرقمية، حيث انتشرت البيانات الرسمية جنباً إلى جنب مع الشائعات ونظريات المؤامرة. هذه الحالة أفرزت ظاهرة جديدة سُميت بـ"الوباء المعلوماتي" أو Infodemic، حيث أصبحت كثرة المعلومات نفسها أزمة موازية للأزمة الصحية. هنا ظهر جلياً أن التكنولوجيا والإعلام يمكن أن يسهما في توعية الشعوب وحماية الأرواح، لكن في الوقت نفسه يمكن أن يكونا مصدر تهديد خطير إذا غاب التنسيق والرقابة الاستراتيجية. وعلى الصعيد العسكري، نجد أن التكنولوجيا الإعلامية صارت جزءاً من ساحة المعركة، إذ أن الحروب الحديثة لم تعد تدار فقط بالدبابات والطائرات، بل أيضاً بالصواريخ والفيديوهات والمحتوى الرقمي. الحرب الأوكرانية المستمرة منذ 2022 تمثل نموذجاً معاصراً لهذا النمط، حيث يُستخدم الإعلام الرقمي لبث روايات متناقضة، وللتأثير على الرأي العام العالمي، ولإضعاف معنويات الخصم عبر حملات سيبرانية ومعلوماتية. في هذه الحالة صار الإعلام نفسه جبهة من جبهات الحرب، وصارت التكنولوجيا سلاحاً لا يقل خطورة عن الأسلحة التقليدية. وهذا يعيدنا إلى الفكرة الجوهرية أن الإعلام والتكنولوجيا في الأزمات لا يمكن التعامل معهما باعتبارهما عنصراً ثانوياً، بل هما جزء من موازين القوى التي تحدد مصير الشعوب. وإذا رجعنا قليلاً إلى التاريخ لنقارن سنجد أن الإعلام في العصور الإسلامية القديمة كان يتمثل في الخطب، الرسائل، والشعر، حيث كان لهذه الوسائل أثر نفسي ومعنوي هائل في الأزمات والحروب. لكن الفارق أن تلك الأدوات كانت بطيئة ومحدودة النطاق مقارنة بالإعلام الرقمي الحالي الذي يتجاوز الحدود في ثوانٍ. ومع ذلك، فإن الدرس واحد: الإعلام دائماً كان عنصراً أساسياً في إدارة الأزمات، لكن تطور التكنولوجيا هو الذي ضاعف قوته وأعطاه أبعاداً استراتيجية غير مسبوقة. ومن هنا يمكن القول إن العلاقة بين الإعلام والتكنولوجيا في الأزمات التاريخية تمثل عملية تفاعل مستمرة بين الذاكرة الجمعية والتطور التقني. كل أزمة عبر التاريخ كشفت عن أوجه قصور في أدوات الإعلام المتاحة آنذاك، ودفعت البشرية لتطوير وسائل جديدة أكثر سرعة ودقة. وهكذا تحولت الأزمات إلى محرك لتطور الإعلام والتكنولوجيا بقدر ما كان الإعلام والتكنولوجيا وسيلتين للتعامل مع الأزمات. هذه العلاقة التبادلية تجعل من دراسة الأزمات التاريخية مدخلاً أساسياً لفهم كيف يمكن للإعلام والتكنولوجيا أن يساهما في

تشكيل المستقبل. ولعل ما يجب التأكيد عليه هو أن التخطيط الاستراتيجي للأزمات في العصر الحديث لا يمكن أن ينجح دون إدماج الإعلام والتكنولوجيا في صميمه. فالتخطيط لم يعد يقتصر على إدارة الموارد والقرارات السياسية أو الاقتصادية، بل أصبح يشمل وضع خطط دقيقة لإدارة التدفق الإعلامي، ورصد وسائل التواصل الاجتماعي، ومواجهة الحملات الدعائية والمعلومات المضللة، واستثمار التكنولوجيا لتسريع عمليات الإنقاذ والتعبئة. هذا التكامل هو الذي يضمن أن يتحول الإعلام والتكنولوجيا من عوامل محتملة لتفاقم الأزمة إلى أدوات فعالة لتقليل آثارها وتحويلها إلى فرص للتعلم والنهوض.

وبالنهاية يتضح أن التكنولوجيا والإعلام في الأزمات التاريخية لم يكونا مجرد رواة للأحداث، بل كانا جزءاً أساسياً من صناعة التاريخ نفسه. فمن غزوة الخندق حيث كان الإعلام في شكل مشاورة وتحفيز معنوي، إلى الإعلام الفضائي في حرب الخليج، إلى الإعلام الرقمي في الربيع العربي، إلى الإعلام المعلوماتي في جائحة كوفيد-19، نجد خيطاً متصلًا يوضح أن مسار الأزمات لا يفصل عن مسار تطور الإعلام والتكنولوجيا. إنهما معاً يشكلان قوة ناعمة وصلبة في آن واحد، قادرة على إعادة صياغة وعي المجتمعات وتحديد اتجاه الأحداث. وهكذا يصبح فهم هذا المحور أمراً حتمياً لأي دراسة أكاديمية تسعى لاستيعاب كيف تُدار الأزمات وكيف تُصنع مسارات التاريخ.

#### المراجع:

- ابو زيد، عبد الفتاح. إدارة الأزمات: الأسس النظرية والتطبيقية. القاهرة: دار النهضة العربية، 2017.
- عبد الحليم، محمد. التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات. عمان: دار وائل، 2019.
- القحطاني، عبد الله. إدارة الكوارث والأزمات: رؤية إسلامية معاصرة. الرياض: مكتبة الملك فهد، 2016.
- الشربيني، أحمد. الإعلام والأزمات: دراسة في الدور الاستراتيجي لوسائل الإعلام. القاهرة: دار الفكر العربي، 2018.
- عبد الباسط، مصطفى. الأزمات الاقتصادية عبر التاريخ: دروس مستفادة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.
- الكلباني، إبراهيم. التخطيط الاستراتيجي في المنظمات العامة. عمان: دار المسيرة، 2020.
- منصور، حسان. التاريخ الإسلامي وإدارة الأزمات: دراسات في الغزوات والدولة الإسلامية. القاهرة: دار السلام، 2014.
- الحداد، سلمى. دور الإعلام الجديد في الثورات العربية. تونس: دار المعرفة، 2016.
- المقرحي، محمد. الأزمات الإنسانية والإغاثية في العالم العربي: دراسة تحليلية. طرابلس: جامعة الفاتح، 2020.

#### نتائج البحث

1. التخطيط الاستراتيجي عنصر أساسي في إدارة الأزمات.
2. القيادة الواعية والميدانية ترفع من كفاءة الاستجابة.
3. إدارة الموارد أهم من حجم الموارد المتاحة.
4. سرعة الاستجابة تحدد حجم الخسائر.
5. التنسيق والتحالفات الداخلية والخارجية تضاعف الفاعلية.
6. الثقافة التنظيمية تحدد مستوى الاستعداد المسبق.
7. الأزمات قد تتحول إلى فرص للنهوض.



8. غياب التخطيط يؤدي إلى الانهيار أو الخسائر الفادحة.

### توصيات البحث

1. ضرورة تعزيز ثقافة التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الحكومية والخاصة لمواجهة الأزمات قبل وقوعها.
2. إدراج إدارة الأزمات ضمن المناهج الأكاديمية وبرامج التدريب المستمر للقادة وصناع القرار.
3. الاستفادة من التجارب التاريخية مثل غزوة الخندق، والتجارب العالمية الحديثة، كنماذج عملية لتطوير الخطط.
4. إنشاء مراكز بحثية متخصصة في دراسة الأزمات ووضع سيناريوهات استباقية لمواجهتها.
5. تحسين نظم الإنذار المبكر والمراقبة المستمرة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
6. تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات بين الدول في مجال التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات.
7. الاستثمار في بناء فرق عمل مؤهلة وقادرة على التعامل مع المواقف الطارئة بكفاءة عالية.

### الخاتمة

في نهاية هذا البحث، نصل إلى حقيقة جوهرية مفادها أن الأزمات ليست مجرد لحظات عابرة في تاريخ الشعوب أو المؤسسات، بل هي مواقف فارقة تختبر قوة التخطيط وحكمة القيادة.

لقد أثبتت شواهد التاريخ، من غزوة الخندق إلى كبرى الأزمات العالمية المعاصرة، أن التخطيط الاستراتيجي ليس رفاهية إدارية، بل هو خط الدفاع الأول الذي يحدد مصير المجتمعات بين الانهيار أو النهوض.

إن القدرة على استشعار المخاطر قبل وقوعها، ورسم خطط بديلة، وتعبئة الموارد بكفاءة، هي عناصر تصنع الفارق في أوقات المحن.

لقد كشف هذا البحث أن التخطيط الاستراتيجي الناجح يجمع بين الرؤية الواضحة، والمرونة في اتخاذ القرار، والاستفادة من الدروس السابقة، مما يتيح تحويل أصعب الظروف إلى فرص حقيقية للتقدم.

ومن هنا، فإن الرسالة التي نحملها اليوم هي أن على كل مؤسسة وكل دولة أن تجعل من التخطيط الاستراتيجي نهجاً دائماً، لا استجابة مؤقتة، حتى تكون قادرة على مواجهة الأزمات بثبات، وصناعة مستقبل أكثر أمناً واستقراراً.

### المراجع

- أحمد، محمد. (2015). *إدارة الأزمات: الأسس النظرية والتطبيقات العملية*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- الشربيني، علي. (2018). *التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الحكومية*. عمان: دار وائل للنشر.
- عبد الرحمن، خالد. (2020). *الأزمات التاريخية وأثرها في صياغة الاستراتيجيات المعاصرة*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات.
- الخطيب، سامي. (2017). *مقدمة إلى إدارة الكوارث والأزمات*. الرياض: دار الزهراء للنشر.
- الكيلاني، فؤاد. (2016). *إدارة المخاطر والأزمات: منظور إداري معاصر*. دبي: مكتبة الفلاح.
- أبو زيد، محمود. (2019). *القيادة الفعالة في مواجهة الأزمات*. القاهرة: دار المعارف.
- السالم، يوسف. (2014). *تاريخ الأزمات في العالم الإسلامي*. جدة: دار المنارة.
- القحطاني، عبد الله. (2021). *التخطيط الاستراتيجي بين النظرية والتطبيق*. الرياض: دار النهضة.